البـاب الأول

الإطار النظـري و الإستعراض المرجعي

تمهيـد :

يتضمن هذا الباب فصلين ، يتضمن أولهما إستعراض موجز لمستويات التكتل الإقتصادى مع عرض لأهم التكتلات الإقتصادية الدولية وأهم التكتلات الإقتصادية العربية والأفريقية ، ثم توضيح كيفية تكوين التكتل الإقتصادى لدول شرق وجنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى عرض موجز لأهم المفاهيم البحثية المتعلقة بالدراسة ، بينما يحتوى الفصل الثاني على الإستعراض المرجعي والذي يتناول الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة .

فصـل ١- الإطــار النظــري

نظراً للتنافس التجاري الذي أوجدته التكتلات الإقتصادية والتسارع على الأسواق التجارية العالمية كان لزاماً على مصر أن تتجه نحو الدخول في مجموعات إقليمية كخطوة ضرورية على طريق تنمية وتعظيم التكامل بين هذه المجموعات، ومن ذلك المنطلق انضمت مصر إلى التكتل الإقتصادى لدول شرق وجنوب أفريقيا والمعروف باسم " الكوميسا " والذي يضم في عضويته حتى الآن٢٠ دولة وافقت على تشجيع التكامل بينها من خلال تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق المصالح المتبادلة لشعوبها [(١)] .

مستويات التكتل الإقتصادى

نشأت فكرة التكتلات الإقليمية من مفهوم" التكامل الإقتصادى "* والذي يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة الإقليمية و البينية بين مجموعة الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية ، بمعنى أن الدول الأعضاء تتفق فيما بينها على إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة السلعية ، بالإضافة إلى إزالة كافة ما يعترض حركة إنتقال عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية .

---

(١) وزارة التجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية المصرية ، العلاقات الاقتصادية المصرية ودول " الكوميسا " ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١.

* Economic Integration.

وتتنوع صور وأشكال التكامل الإقصادى الإقليميى دلالة على التنوع والتباين بين الدرجات التي يمكن الأخذ بها أو الإتفاق عليها بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ، ويمكن أن يبدأ سلم التكامل الإقتصادى من " منطقة التفضيل الجزئي" Prokenences Douanieres وينتقل بعد ذلك إلى "منطقة التجارة الحرة " Free Trade Area ثم يصل إلى" الإتحاد الجمركي " Customs Union وبعدها نجد مرحلة " السوق المشتركة " Common Market ليليها في الدرجة التصاعدية مرحلة " الوحدة الإقتصادية " Economic Union حتى نصل أعلى درجات السلم الإقتصادى وهى مرحلة " التكامل التام " Total Economic Integration وعند هذه المرحلة الأخيرة نصل إلى مرحلة الدولة الواحدة التي يكون لها عملة موحدة ، وبنك مركزي واحد ، وسياسات إقتصادية واحدة، وهو ما تصبوا اليه إتفاقية ماسترخيت المؤسسة للإتحاد الأوروبي (١) .

وفيما يلي عرضاً موجزاً لهذه المستويات :

اتفاقيات التفضيل الجزئي : تعتبر اتفاقيات التفضيل الجزئي أضعف مستويات التكتلات الإقتصادية الدولية ، وهى عبارة عن اتفاقيات بعض الدول التي عادة ما تربطها علاقات جوار خاص أو تاريخ مشترك أو استعمار سابق ، ويمنح من خلالها معاملات تفضيلية خاصة في مجال التجارة الخارجية لبعض السلع والخدمات، بينما لا تشترط المعاملة بالمثل بمعنى أن دولة ما تمنح دولة أخرى ميزة تفضيلية فى علاقة تجارية مقابل ضمان إستمرار حسن الجوار على سبيل المثال ، فتبادل المنافع هنا ليس من الضروري أن يكون إقتصادياً فحسب بل قد يمتد إلى منافع أخرى غير إقتصادية (٢) .

مناطق التجارة الحرة: تعتبر مناطق التجارة الحرة أحد أشكال التكتلات الإقتصادية الجزئية، تتحقق فيه حرية إنتقال السلع بينما لا تتطرق إلى حرية إنتقال الأفراد أو رؤوس الأموال ، حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على إنتقال سلع الدول

---

(١) سامي عفيفي حاتم (دكتور) : الإطار التنظيرى للتكامل الإقتصادى الاقليميى بين الدول النامية ، المؤتمر الدولى الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، " الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين " ، بحوث في الإقتصاد العربي ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٨ - ١٠مايو ٢٠٠٠، ص ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) محمد مدحت مصطفى (دكتور) وآخرون: محاضرات في الإقتصاد الكلى ، مدخل تحليلي ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥٩ .

الأعضاء ، وبذلك تتكون سوق كبيرة تتحرك داخلها سلع هذه الدول ، وتعتبر مناطق التجارة الحرة من أبسط صور هذه التكتلات الإقتصادية حيث أنها تترك الحرية للدول الأعضاء في عقد اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول أخرى غير أعضاء في تلك المنطقة ، مما أدى الى ظهور مشكلات تداول السلع الأجنبية على إعتبار أنها سلع وطنية بغرض الاستفادة من الفروق في الرسوم الجمركية المفروضة وبروز ما يعرف باسم " شهادات المنشأ " وهى شهادات تمنحها الدول للسلع التي يتم إنتاجها محلياً حتى يسمح بتداولها في المنطقة (١) .

الإتحادات الجمركية : تمثل مستوياً أعلى في التكتل الإقتصادى حيث يتم نهائياً إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء في المنطقة الحرة ، وحرمان الدول الأعضاء من حق عقد إتفاقيات تجارية أو إتفاقيات دفع مع دول أخرى من خارج الإتحاد بدون الحصول على موافقة الدول الأعضاء في ذلك الإتحاد الجمركي ، وهو يقضى على المشكلة الخاصة بمنشأ السلع الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء على السلع الأجنبية .

الأسواق المشتركة : يعتبر هذا الشكل من أشكال التكتل الإقتصادى أقرب ما يكون للتكتلات الكلية ، حيث تتفق الدول الأعضاء على إلغاء كافة القيود أمام حركة الأفراد ورؤوس الأموال ، بالإضافة إلى حرية حركة السلع والتي تحققت في الإتحاد الجمركي ، ويحق لأفراد الدول الأعضاء فـي السوق المشتركة الإقامة والانتقال والهجرة والحصول على فرص العمل في أي من الدول الأعضاء ، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة منحهم جنسية البلدان التي يتنقلون إليها فتلك من اختصاص السيادة الوطنية والقواعد التي تضعها كل دولة (٢) .

الإتحادات الإقتصادية : تمثل الإتحادات الإقتصادية أعلى مستويات التكتلات الإقتصادية حتى الآن ، لأنها تحقق التكامل والإندماج الكامل في إقتصاد واحد، أي خلق جماعة إقتصادية واحدة تتمتع بسلطة إقتصادية عالية تستطيع أن تضع السياسات وتمتلك قوة تفرضها على جميع الأعضاء بعد الإتفاق عليها ، فوحدة السياسة الإقتصادية والقرار

---

(١) عبد الكريم صادق بركات : اقتصاديات الدول العربية ، مؤسسة شباب الجامعات للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٦٩، ص ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) سحر إبراهيم عبد الحليم البهائي : دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الإقتصادية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ .

الإقتصادى يعتبر أهم شروط تكوين هذه الإتحادات ، وهذا لا يحدث إلا بعد أن تتجاوز مجموعة من الدول المستويات السابقة من مستويات التكتل الإقتصادى ، والمثال الوحيد المتاح حتى الآن هو الإتحاد الأوروبي الذي تحقق عبر مراحل من مستويات التكتل الإقتصادى استغرقت نحو نصف قرن من الزمان[١] .

التكتلات الإقتصادية الدولية :

يوجد العديد من التكتلات الإقتصادية في العالم ، ومن أهم تلك التكتلات ما يلى :

الإتحاد الأوروبى European Union (EU) : ترجع فكرة إنشاء الإتحاد الأوروبي إلى عام ١٩٥٢ عندما قررت ست دول أوروبية هي بلجيكا ، هولندا، لوكسمبورج ، إيطاليا، فرنسا وألمانيا تنشيط التوسع الصناعي بتكوين سوق مشتركة للفحم والفولاذ عن طريق إزالة صور التمييز والقيود على إنتاج وتداول هذه السلع بين الدول الإعضاء ، ومع نجاح التجربة أبرمت نفس الدول الست معاهدة روما عام ١٩٥٧ والخاصة بإنشاء " الجماعة الاقتصادية الأوروبية " المعروفة باسم " السوق الأوروبية المشتركة " بهدف التوسع في العلاقات الإقتصادية بين الدول الأعضاء ، وتدعيم التكامل فيما بينها ، وعلى أن يبدأ سريان تلك المعاهدة أول يناير عام ١٩٥٨. وفى عام ١٩٧٣ إنضمت اليونان وتبعتها بعد ذلك كل من أسبانيا والبرتغال وكان للتطور التدريجي لخطوات التكامل داخل ذلك التكتل أثره الكبير في العمل على نجاحه حتى الآن وصولاً لإقرار مشروع العملة الموحدة "اليورو" ، كما أنه يوجد ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية **European Free Trade Area (EFTA)** .

السوق المشتركة لأمريكا الوسطى : وهو تكتل قام عقب السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٨خوفاً من التأثيرات الضارة المتوقعة ، وقد ضمت هذه السوق كل من جواتيمالا ، السلفادور، هندوراس ، نيكاراجوا وكوستاريكا . وقد نجحت هذه السوق إلى حد كبير في إزالة العديد من الحواجز التجارية بين أعضائها .

منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) Area Laten American Free Trade: وهو تجمع إقتصادى عملت اللجنة الإقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة

---

(١) محمد مجدي الربيعي (دكتور) : التكتلات الإقتصادية الدولية وعلاقاتها الإقتصادية الزراعية مع جمهورية مصر العربية ، المؤتمر السنوي الثالث للإقتصاديين الزراعيين ، القاهرة ، ٢-٣ فبراير ١٩٩٤ .

على تحقيقه ، وقد تم توقيع إتفاق قيام هذه المنطقة عام ١٩٦٣ في مونتفيديو وكانت الدول الموقعة علية هي الأرجنتين ، البرازيل ، شيلى ، المكسيك ، بيرو ، أورجواي وبارجواي ثم إنضمت بعد ذلك تباعاً كل من الإكوادور ، كولومبيا ، فنزويلا وبوليفيا ونتيجة للتناقضات بين أعضائها قام بعض الأعضاء الصغار بتكوين تكتل جديد باسم " مجموعة الأندين " ويضم كل من بوليفيا ، بيرو، الإكوادور، وكولومبيا [١] .

<u>السوق المشتركة لمجموعة الكاريبى</u> : وهو تكتل إقتصادى لبلدان الكاريبي ، تم التوقيع على معاهدة إنشائه في شكوراماس عام ١٩٧٣ ، وضمت السوق في البداية كل من باربادوس ، جويانا ، ترينيداد وتوباجو ، ثم تبعتهم كل من بليز ، دومينيكا ، جريناد ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت ، مونترات ، انتكوا ، سانت كتس ، نيفس وأنكوبلا ، وتنص إتفاقية السوق على التعاون فى مجال الخدمات والتنسيق في السياسات الخارجية للدول الأعضاء، بالإضافة إلـى الأهداف الإقتصادية التقليدية للأسـواق المشتركة .

<u>مجموعة دول أبيك</u> (APEC)* : تأسس منتدى التعاون الأقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادي " أبيك " في نوفمبر ١٩٨٩ ويبلغ عدد الدول حالياً ٢٣ دولة في هذا المنتدى هـي كل من الولايـات المتحدة ، كندا ، اليابان ، الصين ، هونج كونج ، أستراليا ، بروناى ، شيلى، أندونيسيا ، بابوانيو ، غينيا ، ماليزيا ، المكسيك ، نيوزيلاند، الفلبين ، بيرو ، روسيا ، سنغافورة ، كـوريا الجنوبية ، تـايوان ، تايلاند وفيتنام . ويمكن القول أنـه تجمع يضم نصف العـالم من الناحية الإقتصادية ، حيث يعــادل الناتـج المحلى الإجمالى لبلدانه نصف الناتج المحلى العالمي لعام ١٩٩١ ، كمـا يستحوذ على نصف قيمة التجـارة العالمية. وهو بذلك يعد أكبر تجمع إقتصادى على مستوى العالم ، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمنتدى في مساندة ودعـم سبل التعاون الإقتصادى متعدد الأطراف فـي مجـال التجارة و الإستثمـار ، وتخفيض الحواجز الجمركية على تجارة السلع والخدمات وتدعيم وتشجيع مساهمة القطاع الخاص فـي الأنشطة المختلفة للمنتدى.

<u>اتحاد دول جنوب شرق أسيا (آسيان)</u> (ASEAN) : يضم فى عضويته كل من أند ونسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند ، وبورناى ، وأنشىء عام ١٩٦٧، وإنضم إلى عضويته كل من كوريا الجنوبية ، استراليا ، ونيوزلاندا عـام ١٩٨٩ ويهدف

---

(١) وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية ، التمثيل التجارى ، <u>نشرة المعلومات الإقتصادية</u> ، العدد السادس ، مارس ١٩٩٣.

*** Asian Pacific Economic Cooperation Forum. (APEC) .**

هذا الإتحاد إلى التعجيل بالتقدم الإقتصادى ورفع درجة الإستقرار في دول المنطقة ، كما يهدف إلى التعاون الثقافي و الإقتصادى وذلك من اجل إستغلال الطاقات في مجال الزراعة والصناعة في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تدارس مشاكل التجارة الدولية ، ويعتبر إتحاد دول جنوب شرق أسيا الإتحاد الوحيد في أسيا المحدد والواضح المعالم والذي يمتلك مواداً خاماً حساسة مثل المطاط الطبيعي وزيوت ثمرة الكاكاو والصفيح علاوة على إنه يمتلك قوة تفاوضية كبرى مع التكتلات الإقتصادية الأخرى مثل الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة ، إلا أن هذا الإتحاد لم ينجح حتى الآن في تحقيق الأهداف المرجوة منه حيث أنه لم تقرر دوله الست إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة إلا في عام ١٩٩٢ لتخفيض الجمارك بمقدار ٥٪ على ١٥ نوعاً من السلع فقط وفى مطلع عام ١٩٩٣ بدأ تنفيذ المرحلة الأولى لهذه المنطقة(١).

اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (تكتل النافتا)* : تم التوقيع على اتفاقية دول شمال أمريكا للتجارة الحرة والمعروفة باسم (النافتا) في أغسطس ١٩٩٢ حيث تم الإعلان عن توصل الدول الثلاث وهى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك إلى إتفاق بدأ سريانه في يناير ١٩٩٤، وهو من أحدث التكتلات على الساحة الدولية في مواجهة التكتلات الأخرى مثل دول أوروبا الموحدة ، ودول الكومنولث الجديدة الصناعية .

مجموعة دول ال ٧٧ : إرتبطت نشأة مجموعة ال٧٧ بنشأة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " ، عندما عقد الإجتماع التأسيسي الأول عام ١٩٦٤ في نيودلهي وفيه تم إستخدام نفس تقسيم الدول الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لأغراض التصويت، فهناك مجموعة الدول الآفروأسيوية ، ومجموعة الدول الإشتراكية وشرق أوروبا، ومجموعة دول غرب أوروبا ، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ثم إنضمت دول مجموعة أمريكا اللاتينية إلى دول المجموعة الآفروآسيوية ، وبلغ عدد أعضاء هذا التجمع في ذلك الوقت ٧٧ دولة ومن هنا جاءت تسمية مجموعة ال٧٧ ، وكانت دول هذه

---

(١) أحمد فرج : الآسيان والآبيك ، خيارات الإقليمية والعالمية فى شرق أسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٩، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٤ .

*** North American Free Trade Agreement. (NAFTA) .**

المجموعة تشكل ثقل سياسي بين مجموعة البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ومجموعة البلدان الإشتراكية ، وأصبح عدد أعضائها الآن ١٣٠ دولة ولكنها إحتفظت بنفس الاسم القديم وهدف هذه المجموعة الدفاع عن مصالح الدول النامية في مواجهة التطورات العالمية الجديدة والمتسارعة وتحاول الدول الأعضاء الحفاظ على المجموعة رغم ضعفها بسبب التباين الكبير بين مصالح دول هذه المجموعة ورغم محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تهميش دورها الدولى خصوصاً عندما تتحرك المجموعة ككتلة واحدة على المستوى الدولى .

مجموعة دول ال ١٥ : تمثل مجموعة دول ال١٥ طليعة الدول النامية ويمكن اعتبارها منبثقة من مجموعة دول ال٧٧ وقد ظهرت هذه المجموعة عام ١٩٨٩خلال اجتماعات دول حركة عدم الانحياز في بلجراد ، وتضم كل من مصر ، الجزائر ، نيجيريا ، زيمبابوى ، السنغال ، الهند ، ماليزيا ، أندونسيا ، فنزويلا ، الأرجنتين ، البرازيل ، بيرو ، المكسيك ، جامايكا وشيلى ، وفى عام ١٩٩٧ إنضمت إليها كل من كينيا ، و سيريلانكا ليصبح عدد أعضاء المجموعة ١٧ دولة مع احتفاظها بالاسم القديم وتهدف المجموعة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والإقتصادية والمالية وذلك في إطار توجه اساسى لتغريز التعاون بين دول الجنوب مثل النظام المعمم للتفضيلات التجارية بين البلدان النامية ودول المجموعة لم تستوفى الحد الأدنى الضروري للتكامل الإقتصادى والمتمثل فى " منطقة التجارة الحرة ".

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد "* (UNCTAD) : أنشىء عام ١٩٦٤ عن طريق هيئة الأمم المتحدة ليعمل كمنظمة هدفها تشجيع التنمية الإقتصادية والتجارة العالمية من خلال ضمان أسعار عادلة ومستقرة للمنتجات الأولية للدول النامية، وتيسير وصول هذه المنتجات لأسواق الدول الصناعية ، ومقره جنيف بسويسرا .

المنتدى الإقتصادي العالمي " دافوس " : هو تجمع يضم رجال الأعمال والساسة وذوى الإهتمام بالموضوعات الإقتصادية من شتى أنحاء العالم ، ويتم فيه مناقشة الأوضاع الإقتصادية العالمية وطرح الأفكار الجديدة التي تساعد على وضع تصور مستقبلي لتحسين الأوضاع الإقتصادية فى العالم ، لكنه ليس هيئة دولية رسمية . وقد ظهرت فكرة هذا

*** United Nation Conference For Trade and Development. (UNCTAD) .**

المنتدى عام ١٩٧١ ليبحث فى الوسائل التى تمكن أوروبا في مواجهة تحديات التجارة العالمية وفـى عام ١٩٧٦ ظهرت فكرة دعوة رجال الأعمال لعضوية المنتدى .

التكتلات الإقتصادية العربية

يوجد العديد من الإتفاقيات التي أبرمت بين الدول العربية بهدف خلق تعاون إقتصادى وتجارى في جميع المجالات لتحقيق أهداف التنمية في المنطقة العربية ، وهذه التجارب بدأت منذ أكثر من نصف قرن بداية بإتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣والتي نصت على إعفاء عدد من السلع الزراعية والثروات الطبيعية من رسوم الإستيراد الجمركية ، وتخفيض تلك الرسوم على عدد من السلع الصناعية بنسبة ٢٥٪ ، حتى تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية عام ١٩٩٧ وقامت جميع الدول العربية بالتوقيع عليها في مارس ١٩٩٨بإستثناء الجزائر وموريتانيا وجيبوتي ، ولكن لم تصل الإتفاقية الخاصة بتلك المنطقة حتى الآن مرحلة التشغيل بسبب فشل عدد من الدول العربية الموقعة عليها في إستكمال إجراءات التصديق ، وعجز البعض الآخر عن تقديم قائمة إيجابية بالسلع التي تتمتع بمعاملة تفضيلية في كافة أرجاء المنطقة الحرة ، ورغم ذلك فإن بعض الدول العربية ، ومن بينها مصر ، قد حصلت على ميزة من إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية و التي تشجع الدول العربية على الإسراع بتنفيذ منطقة التجارة العربية التفضيلية من خلال عقد ترتيبات التجارة الثنائية [١] .

السوق العربية المشتركة : أنشئت بمقتضى قرار مجلس الوحدة الإقتصادية العربيـة عام ١٩٦٤ كخطوة أولى لتحقيق الوحدة الإقتصادية بين الدول العربية ، وتهدف إلى حرية إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الإقتصادى لأفراد الدول العربية [١] ، لكن غياب الصفـة الإلزامية لقرارات مجلس الوحـدة الإقتصاديـة العربية وخوف الدول العربية من التنازل عن جزء من سيادتها القومية مقابل تحقيق إنشاء تلك السوق من أهم الأسباب لعدم قيامها [٢].

---

(١) على عبد الرحمن على (دكتور) : رؤية مستقبلية نحو التعاون الإقتصادى العربى فى ظل الترتيبات التجارية الإقليمية ، المؤتمر الثامن للإقتصاديين الزراعيين ، الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى ، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٩٠-٩٣ .

(١) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استشراق صورة الزراعة العربية لعام ٢٠٠٠ تحت مشاهد بديلة ، الخرطوم ، ١٩٩٤ ، ص ١٧١ .

(٢) سامي عفيفي حاتم (دكتور) : الإطار التنظيرى للتكامل الإقتصادى الاقليميى بين الدول النامية ، المؤتمر الدولى الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، " الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٤- ١١٥.

<u>الإتفاقية الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي</u> : أنشئت عام ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٣ وتضم كل من الأمارات العربية ، البحرين ، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت وسلطنة عمان ، بهدف السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الدول الخليجية دون فرض رسوم جمركية ووضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وتنسيق السياسات الخارجية تجاه العالم الخارجي وحرية التملك والإنتقال وحركة رؤوس الأموال وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية (٣) . ولعل تواجد شعوب متجانسة لم يفرق بينها حدود فاصلة وتشابه الحياة اليومية ووحدة الأصل والتاريخ والآمال المشتركة قد تحقق من الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي مالم تستطيع تحقيقه الدول العربية من خلال الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة (٤).

<u>الإتحاد المغاربى</u> : أنشىء عام ١٩٨٩ ويضم دول الشمال الأفريقي بدون مصر حيث يضم المغرب ، تونس ، الجزائر و ليبيا ، ولم يحقق نتائج إيجابية حتى الآن ، ولم يسمح بإنضمام دول أخرى في عضويتة الكاملة ، حيث نص الإتفاق على عدم قبول أعضاء جدد (١) .

<u>مجلس التعاون العربى</u> : أنشىء عام ١٩٨٩ في بغداد بين أربع دول عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية العراقية ، جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية ، وكان هدفه التكامل بين الدول الأعضاء في معظم المجالات وخاصة الإقتصادية وأن يكون نواة لتكوين إتحاد أكبر من الدول العربية في خطوة لمحاولة تنفيذ السوق العربية المشركة في الأمد الطويل ، لكن لم يمكث هذا المجلس طويلاً نتيجة غزو العراق للكويت مما أدى إلى تفككه وإنهياره .

---

(٣) عبد الناصر نزال العبادى (دكتور) : <u>الشراكة العربية الأوروبية وضرورات التكامل العربى</u> ، المؤتمر الدولى الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، " الوطن العربى وتحديات القرن الحادي والعشرين " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٢٧- ٣٣١ .

(٤) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، <u>دراسة تنسيق السياسات والبرامج الزراعية لدول الخليج العربى</u> ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .

(١) أحمد مهابه : <u>سياسة مصر المتوسطية ونكسة الإتحاد المغاربى</u> ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، إبريل ١٩٩٦، ص ص ١٠٧ - ١١٠ .

التكتلات الإقتصادية الأفريقية :

يوجد العديد من التكتلات فى أفريقيا ، وفيما يلى عرض موجز لأهم تلك التكتلات :

الإتحاد الجمركي الإقتصادى لوسط أفريقيا (UNDEC) : تأسس عام ١٩٦٤ بين كل من الجابون ، تشاد ، الكنغو برازفيل ، جمهورية أفريقيا الوسطي والكاميرون ، وأهدافه تحرير التجارة الإقليمية بين الأعضاء ، وتطبيق درجة من التخصص بين أقطارالإتحاد ، ولم تحقق هذه التجربة نجاحاً بسبب الخلافات بين أعضاء الإتحاد حول مسألة التوزيع العادل لكل من المنافع والخسائر [٢] .

السوق المشتركة لشرق أفريقيا (EAC) : أنشئت عام ١٩١٧بين كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وأهدافها تدعيم التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق فرض ضريبة تحويلية تفرضها الدول ذات العجز فى الميزان التجاري على المنتجات الصناعية الواردة إليها من الدول ذات الفائض فى الميزان التجاري ، على أن تلغى الضريبة عند بلوغ التوازن فى الميزان التجاري ، وقد ظهرت بوادر التفكك لهذه السوق خلال الستينات إذ وجدت الدول الأعضاء بعد إستقلالها تعارضاً فى السياسات الإقتصادية التي يمكن أن تتناسب مع أهدافها الإقتصادية الأساسية ، وقد تفككت وانهارت تماماً عام ١٩٧٨ .

المجموعة الإقتصادية لدول أفريقيا الغربية (ECOWAS) * : تأسست عام ١٩٧٥ بين كل من بوركينافاسو ، جاميبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بساو ، سيراليون وتوجو وأهم أهدافها تحقيق التنسيق بين سياسات التصنيع وخطط التنمية الصناعية وتبادل الأفراد المهرة من الفنيين والإداريين وفتح مؤسسات التدريب الوطنية أمام مواطني الدول الأخرى الأعضاء والتعاون فى تنمية المشروعات المشتركة والإستغلال المشترك للموارد المتوفرة فى الغابات والإهتمام بتربية الحيوان وتنمية مصايد الأسماك .

---

(٢) سهام عبد العزيز مروان (دكتور) : دور الأسواق المستقبلية للزراعة المصرية فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى ، ورقة مرجعية مقدمة للجنة العلمية الدائمة للاقتصاد الزراعي والإرشاد والمجتمع الريفي للترقية لوظيفة استاذ ، يونيه ٢٠٠٠ ، ص ص ١١٥ - ١١٦ .

* Economic Community of West Africa States. (ECOWAS) .

منظمة إدارة وتنمية حوض نهر جاجيرا : أنشئت فى أغسطس ١٩٧٧ وتضم بوروندي ، تنزانيا ، روا ندا وأوغندا وتهدف للتعاون فى مجال الإستخدام الأمثل للموارد المائية والزراعية .

هيئة حوض نهر النيجر: وتضم تسع دول للتنمية والإستخدام الأمثل للموارد المائية لنهر النيجر وإقامة عـلاقات إقتصــادية.

لجنة حوض بحيرة تشاد : وتضم أربع دول هى تشاد ، الكاميرون ، النيجر ونيجيريا وهدفها تنسيق مجالات الإنتاج وإزالة الحواجز بين هذه الدول .

منظمة إستغلال حوض نهر السنغال : تم إقامة هذه المنظمة عام ١٩٧٣ وتضم خمس دول هي السنغال ، مالـي، النيجر ، مورتيانيا وغينيا وهدفها تنمية الموارد المائية وحل الخلافات بهذا الشأن .

منظمة نهر جامبيبيا : تم إقامة المنظمة عام ١٩٧٨وتضم غينيا، السنغال ، جامبيبيا وناميبيا وهدفها تنمية الموارد المائية لنهر جامبيبيا .

اتحاد المانو : تم إقامة هذا الإتحاد عام ١٩٨٠ ويضم كل من ليبريا ، سيراليون وغينيا وهدفه التكامل الإقتصادى والتحرير التجاري للسلع المنتجة محلياً .

منظمة الإيجاد : وهى منظمة تعمل لتنمية دول حوض النيل ماعدا مصر وتضم تسع دول كلها أعضاء فى تكتل" الكوميسا " ولذلك يعد إنضمام مصر لتكتل " الكوميسا " هاماً لتقوية الروابط بينها وبين هذه الــدول عن طريق هذا التكتل [١] .

مجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقى " الساداك " (SADC) : أنشئت عام ١٩٩٢ وتضم أربع عشرة دولة معظمها أعضاء بتكتل" الكوميسا " كمـا أن هناك دولاً قد انسحبت من تكتل " الكوميسا " وانضمت إلى هذه المجموعة هي لوسوتو ، موزمبيق وتنزانيا ، وهدف هذه المجموعة تنشيط حرية التجارة وتسعى لإقامة منطقة للتجارة الحرة ويمتد أهدافها إلى محاولة التوافق السياسي والاجتماعي بين أعضائها إستناداً لقيم الديمقراطية واقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون فى وجود دولة محورية هامة هى جنوب أفريقيا لما تتمتع به من نفوذ إقتصادى لدى معظم دول الجنوب الأفريقي

---

(١) البنك المركزي المصري ، المجلة الإقتصادية ، التجمعات الإقتصادية وصور التعاون الإقتصادى فى قارة أفريقيا ، المجلد٣٢ ، العدد الثاني ، القاهرة ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ .

التي تستفيد من تقديم السلع الغذائية والمنتجات الأخرى من جنوب أفريقيا بأسعار أقل من استيرادها من خارج قارة أفريقيا .

التكتل الإقتصادى لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " (COMESA)

: أنشئ هذا التكتل عام ١٩٩٤ ، ويضم فى عضويته حالياً بعد إنضمام دول وإنسحاب دول أخرى ٢٠دولة هي زامبيا ، أوغندا ، مالاوي ، أنجولا ، أرتيريا ، بوروندي ، جزر القمر ، أثيوبيا ، كينيا ، ناميبيا ، رواندا ، السودان ، سوازيلاند ، زيمبابوى ، موريشيوس ، الكنغو الديمقراطية ، سيشيل ، جيبوتى ، مدغشقر ومصر التي إنضمت فى يونيو ١٩٩٨ وكانت كل من تنزانيا ولوسوتو وموزمبيق قد إنسحبت من تكتل " الكوميسا " وإنضمت إلى تكتلات أخرى فى أفريقيا ، كما أن الصومال كان عضواً مؤسساً فى تكتل " الكوميسا " لكن نتيجة الظروف السياسية والحرب الأهلية لم يعد تلقائياً عضواً له مبادلات تجارية مع بقية الأعضاء ولذلك تم استبعاده ، ويهدف هذا التكتل إلى تحقيق منطقة تجارة حره بين الدول الأعضاء والتوصل إلى تعريفة جمركية خارجية مشتركة حتى الوصول إلى ما يسمى الجماعة الإقتصادية الأفريقية ❋ (١) .

نبذة عن تكتل " الكوميسا "

خلال القمة العاشرة لدول منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا فى٣١ يناير ١٩٩٢ تقرر تطوير المنطقة وتحويلها إلى سوق مشتركة لتكون بداية لتكوين جماعة إقتصادية وبذلك تأسست مرحلة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ودخلت حيز التنفيذ فى ديسمبر ١٩٩٤لتحل محل منطقة التفضيل التجاري لدول شرق وجنوب إفريقيا **(PTA)** * والتي أنشئت فى عام ١٩٨١وأثناء إنعقاد المؤتمر الوزاري " للكوميسا "

❋ **The African Economic Community.**

(١) وزارة الزراعة ، العلاقات الزراعية الخارجية ، الإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجى ، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع تكتل " الكوميسا " ، دراسة إقتصادية ، ٢٠٠٠ ، ص ١ .

* **The preferential Trade Area (PTA) .**

بالعاصمة المالاوية- ليلونجوى عام ١٩٩٤ تم التوقيع على نصوص الإتفاقية من قبل ٢٢ دولة هي: أنجولا ، بوروندى ، أثيوبيا ، لوسوتو ، مدغشقر ، مالاوى ، موزمبيق ، ناميبيا ، رواندا ، سيشيل ، السودان ، سوازيلاند ، أوغندا ، تنزانيا ، زامبيا ، زيمبابوى ، موريشيوس ، جزرالقمر ، جيبوتي ، الصومال ، كينيا والكنغو الديمقراطية(زائير سابقاً) ثم إنسحبت دول مثل لوسوتو ، موزمبيق وتنزانيا [١] ، وإنضمت مصر إلى هذا التكتل عام ١٩٩٨، كما إنضمت أرتيريا كعضو بعد إستقلالها عن أثيوبيا وأصبح عدد الأعضاء الآن عشرين دولة بعد إستبعاد الصومال .

كيفية إنضمام مصر لتكتل " الكوميسا "

تقدمت مصر للإنضمام لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا قبل أن تعرف " بالكوميسا " عام ١٩٩٣ ، ولم يتم الموافقة على إنضمامها بسبب معارضة السودان نظراً لظروف سياسية وتحفظ بعض الدول الأعضاء الأخرى وفى خلال الفترة ١٩- ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ دعيت مصر للحضور كمراقب فى الإجتماع الرابع لتكتل " الكوميسا " الذي عقد فى لوساكا- زامبيا وقد وافق المجلس الوزاري لتكتل " الكوميسا " بالإجماع على تأييد طلب مصر الانضمام " للكوميسا " وأصبحت مصر عضواً كاملاً ابتداء من ١٩٩٨/٦/٢٩ أثناء اجتماع " الكوميسا " فى كينشاسا - الكنغو الديمقراطية ، على أن تتبنى برامج لتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الواردة من الدول الأعضاء " بالكوميسا " ليصل إلى أقل تعريفة مطبقة فى تلك الدول ، وكذلك إزالة كافة الحواجز غير الجمركية خلال عام من تاريخ الإنضمام تمشياً مع الإجراءات التى اتخذتها الدول الأعضاء وفقاً لنصوص الإتفاقية الخاصة بتكتل " الكوميسا " [١] .

الهيكل المؤسسي لتكتل " الكوميسا "

يتكون الهيكل المؤسسى لتكتل " الكوميسا " من :

---

(١) وزارة التجارة الخارجية ، التمثيل التجاري ، الإدارة الأفريقية ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، يوليه ١٩٩٨ ، ص ١ .

(١) وزارة الزراعة ، العلاقات الخارجية الزراعية ، الإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجي ، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول " الكوميسا " ، دراسة إقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧.

١- **هيئة رؤساء الدول أو الحكومات (السلطة) Authority** : وهى تختص بوضع السياسة العامة والرقابة على أداءالتكتل وعلى باقي الأجهزة (عدا محكمة العدل) ، وتتخذ الأراء بالأغلبية .

٢- **المجلس الوزاري The Council of Ministers** : يختص بمناقشة ومراجعة وظائف وسبل سير عمل التكتل والعمل على تطويره ، ورفع التوصيات إلى السلطة ، وإتخاذ قرارات ملزمة للجهات الأدنى (ماعدا محكمة العدل) وله الحق فى رفض ما توصى به اللجان الفرعيه .

٣- **اللجنة الحكومية المشتركة The Inter governmental Committe** : هي المسئولة عن تطوير البرامج وخطط العمل داخل قطاعات التعاون المشترك بإستثناء قطاع النقد والمال .

٤- **اللجان الفنية The Technical Committees** : تتكون من ١٢ لجنة وتختص بمسائل مثل المسائل الإدارية والمالية والقانونية والإقتصادية والزراعية وغيرها .

٥- **لجنة محافظي البنوك المركزية The Committee of the governess of Central Banks** : تختص بتطويرالبرامج والخطط فى مجالات التعاون المالي .

٦- **البرلمان The parliament** .

٧- **محكمة العدل The COMESA Court of Justice** : وتختص بفض المنازعات والتعاملات الإقتصادية .

٨- **السكرتارية The Secretariat** : ومقرها لوساكا - زامبيا [٢].

مؤسسات تكتل " الكوميسا " (الأجهزة المعاونة)

تم إنشاء العديد من الأجهزة المعاونة التابعة لتكتل " الكوميسا " وهى :

١- **بنك التنمية والتجارة The COMESA Trade and Development Bank** :
ومن أهم مهامه تمويل المشروعات، والمساهمة فى رؤوس الأموال للمشروعات ومقره الرئيسي فى نيروبى - كينيا .

(٢) وزارة التجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية ، العلاقات الإقتصادية المصرية ودول " الكوميسا " ، مرجع سبق ذكره ، ص٤

٢- **إتحاد بنوك دول" الكوميسا " COMESA Development Bank Union The:** ومقره هرارى – زيمبابوي .

٣- **غرفة المقاصةClearing House :** للتغلب على صعوبات المعاملات التجارية المالية بين الدول الأعضاء والناتجة عن نظم الرقابة فى الصرف وندرة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تسوية المعاملات فى مجال الإستيراد والتصدير ومقرها هرارى – زيمبابوى .

٤- **مركز " الكوميسا " للنقل البرى COMESA Center for Road Transportation.**

٥- **مركز " الكوميسا " لترويج الإستثمار COMESA Investments Promotion Center .**

٦- **شركة " الكوميسا " لإعادة التأمين .**

٧- **مركز التحكم التجاري.**

٨- **معهد الجلود والمنتجات الجلدية.**

٩ - **إتحاد غرف التجارة والصناعةIndustry Trade House Union .**

١٠- **هيئة المعارض التجاريةTrade Fairs Organization** (١) .

أهداف تكتل " الكوميسا "

منذ أنشئت" الكوميسا " بدأ تنفيذ مجموعة من الأهداف ومنها الوصول إلى منطقة تجارة حرة فى ٣١أكتوبر ٢٠٠٠ ، ثم الإتحاد الجمركي عام ٢٠٠٤ ، ثم بعد ذلك السوق المشتركة والإتحاد النقدي . ولبلوغ الهدف الأول وهو إقامة منطقة للتجارة الحرة كان يتعين التخفيض فى الرسوم الجمركية بشكل متدرج على أن تكون بنحو ٦٠ ٪ عام ١٩٩٦ ، ثم تتدرج سنوياً بنحو١٠٪ لتصل إلى الإعفاء الكامل عام ٢٠٠٠ ، لكن الدول التي انضمت إلى

---

(١) وزارة التجارة الخارجية ، التمثيل التجارى ، الإدارة الأفريقية ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ .

المنطقة الحرة لتكتل " الكوميسا " فى التاريخ المقرر لها هى تسع دول فقط هى مصر ، السودان ، كينيا ، جيبوتي ، زامبيا ، زيمبابوي ، مالاوي ، مدغشقر وموريشيوس ، كما أن سيشيل كانت قد وعدت بالانضمام إلـى منطقة التجارة الحرة فى يونيو٢٠٠١وبوروندي والكنغو الديمقراطية كانت قد وعدتا بالدخول فى منطقة التجارة الحرة قبل ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ .

ويمكن تقسيم أهداف تكتل " الكوميسا " إلى نوعين من الأهداف وهى الأهداف الإقتصادية وأهداف أخرى .

وتتلخص **أهداف تكتل" الكوميسا " الإقتصادية** في الآتي :-

١- الوصول إلـى تكامل إقتصادى ذو توجه خارجي وإنشاء منطقة تجارة حـرة مع نهاية عـام ٢٠٠٠ ، والإتفاق على الإجراءات اللازمة للوصول إلى إنشاء إتحاد جمركي تدريجياً مع نهاية عـام ٢٠٠٤ ، والتوصل إلى تعريفة جمركية خارجية مشتركة .

٢- البدء فى إنشاء إتحاد مدفوعات مبنى على أساس غرفة المقاصة ، بمعنى تطوير عمل غرفة المقاصة تدريجياً لتكون نواة لإتحاد مدفوعات مستقبلي ، مع التخطيط لإنشاء إتحاد نقدي مشترك ، وعملة واحدة فى عام ٢٠٢٥ .

٣- تحرير حرية رأس المال والإستثمارات من خلال إتباع سياسات مشتركة تهدف إلى خلق بيئة مواتية للإستثمار داخل دول " الكوميسا " وتعظيم دور القطاع الخاص فى التجارة والإستثمار والفرص التي يتيحها التكامل الإقليمى وسيكون دور الحكومة خلق وسط ملائم لنمومجتمع رجال الأعمال لكي يستثمروينتج بكفاءة .

٤- تبنى مفهوم التكامل ذو التوجه السوقي ومفهوم الرأسمالية السوقية ، حيث الحاجة لأن ينتج القطاع الخاص سلع تنافسية عالية الجودة والتأكيد علـى قطاعات الصناعات التحويلية والزراعية ذات القيمة المضافـة وتبنى مفهوم التنمية متعددة السرعـات ، حيث يعطى تيسيرات للدول الأقل نمواً فى تنفيذ الإتفاقيات .

٥- تشجيع المشروعات المشتركة فى الأنشطة الإقتصادية ، خاصة فى مجال الصناعة والطاقة والزراعة والنقل والإتصالات والجمارك والنواحي المالية والنقدية .

٦- وضع مواصفات قياسية للإنتاج الصناعي يمكن بها المنافسة فى السوق المشتركة وتبنى مفهوم مشترك لسياسات الإقتصاد الكلى وبرامج لرفع مستوى معيشة الشعوب وتدعيم المنافسة[١] .

٧- الإستغلال الأمثل المشترك لموارد المنطقة من خلال التعاون فى جميع مجالات النشاط الإقتصادى وإزالة الحواجز التجارية الإقليمية وحرية حركة رجال الأعمال والمستثمرين .

وتتلخص **أهداف تكتل " الكوميسا " الاخرى** فى الآتى [٢] :

١- تنمية وتطويرالعلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والإستقرار للدول الأعضاء وإنشاء محكمة عدل تحكم فى المنازعات والخلافات بين الدول الأعضاء .

٢- التعاون فى مجال السياحة .

٣- توقيع عقوبات على الدول الموقعة على الإتفاقية والتي تخالف بنودها ، قد تصل إلى الإستبعاد من العضوية .

٤- تنمية دور المرأة والثروات البشرية وتشجيع المشروعات المشتركة فى الأنشطة الإجتماعية والثقافية لتدعيم الروابط بين الدول الأعضاء .

٥- التعاون فى مجالات البيئة وإستغلال الموارد الطبيعية .

٦- التعاون فى مجالات إزالة الضعف الهيكلي والمؤسسى فى البلدان الأعضاء .

المفاهيم البحثية :

وفيما يلي إستعراضا لأهم المفاهيم البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة :

المزايا النسبية Comparative Advantage **والتنافسية** Competitive Advantage **:** يقال أن الدولة تتمتع بميزة نسبية فى سلعة ما عندما تتمتع فيها بنفقة

---

(١) وزارة الزراعة ، الإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجي ، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول " الكوميسا " ، دراسة إقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

(٢) وزارة التجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية المصرية ، العلاقات الإقتصادية ودول " الكوميسا " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣

نسبية أقل عند إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى وقد أدى التقدم التكنولوجي السريع فى السنوات الأخيرة إلى ظهور الكثير من المستحدثات والإختراعات التي أدت إلى ظهور مصدر جديد للميزة النسبية ناتج عن قيام الدوله المخترعة بتصدير سلعها إلى الأسواق الخارجية لتمتعها بميزات نسبية ذات طبيعة إحتكارية ولا تعتبر الميزة النسبية الآن كافية لقيام التجارة الخارجية بين الدول وبعضها بل تعدى الأمر إلى وجود ما يسمى بالميزة التنافسية والتي تنتج عن البيئة المحلية للدولة نظراً لوجود مجموعة من العوامل التي تتفاعل مع بعضها بصورة ديناميكية والتي من أهمها السياسات الإقتصادية والنظم التعليمية والتدريبية المتاحة والسرعة فى الإتفاق على الصفقات والأسعار وإنهاء الإجراءات والتنسيق بين المنتجين والمسوقين المحليين والمصدرين إضافة إلى حملات الترويج والدعاية (١).

مؤشرات قياس المزايا النسبية والتنافسية : توجد عدة مؤشرات للوقوف على المزايا النسبية والتنافسية منها معامل عدم الإستقرار، التركز الجغرافي ، المركز التنافسي للدولة فى إنتاج وتصدير سلعة ما ، الأسعار النسبية ، كفاءة العمليات التصديرية والرقم القياسى للميزة النسبية الظاهرة وفيما يلى عرضاً لكل من هذه المؤشرات وطرق تقديرها :

درجة الإستقرار الإقتصادى : يمكن الوقوف على درجة الإستقرار الإقتصادى لمتغير معين بتقدير معامل عدم الإستقرار Instability Coeficient والذى يعتمد على طريقة النسب المئوية لمتوسطات الإنحرفات Average percentage–deviation

والتى يتم تطبيقها وفقاً للمعادله التالية :

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص} - \hat{\text{ص}}|}{\hat{\text{ص}}} \times ١٠٠$$

حيث ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة .

---

(١) هدايت محمد محي الدين (دكتور) : رؤية نحو تدعيم المزايا النسبية والتنافسية لأهم المحاصيل التصديرية ، المؤتمر السادس للإقتصاديين الزراعيين –" الزراعة المصرية فى عالم متغير" ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، القاهرة ، ٢٩ - ٣٠ يوليو ١٩٩٨ ، ص ص ٣- ٤ .

ص^ = القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة ويتم الحصول عليها من خلال إستخدام طريقة المربعات الصغرى .

ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الإستقرار، فإذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للصفر فإن ذلك يعنى ثبات أو إستقرار الظاهرة المحسوبة ، وكلما زادت قيمة هذا المعامل فإن ذلك يعنى زيادة درجة عدم الثبات [١] .

التركز الجغرافي : ويقصد به درجة تركز صادرات أو واردات الدولة من أو إلى الدول التي تتعامل معها وبصفة عامة فإن الدول النامية تزيد فيها معاملات تركز الصادرات عن تركز الواردات كما ترتفع معاملات التركز الجغرافي لها بصفة عامة وذلك لارتباطها جغرافياً بدول محدودة فى التعامل الخارجي .

ويستخدم معامل جينى هيرشمان **Gini-Hirchman Coefficient** فى حساب درجة التركز الجغرافي للصادرات من سلعة معينة أو مجموعة من السلع خلال الفترات الزمنية المختلفة وفقاً للمعادلة التالية [٢] :

$$\text{معامل جينى هيرشمان للتركز الجغرافي} = ١٠٠ \sqrt{\sum_{\text{و} = ١}^{\text{ن}} \left[\frac{\text{س و}}{\text{س}} \right]^{٢}}$$

حيث أن : س و = كمية الصادر من السلعة (س) إلى الدولة (و) .

و = ١، ٢، ٣، ...... ، ن .

س = إجمالي كمية الصادر من السلعة إلى مختلف دول العالم.

ويصل هذا المعامل إلى أقصى قيمة له وهى ١٠٠ فى حالة ما إذا كانت السلعة تصدر إلى دولة واحدة فقط من دول العالم ، بينما تقل قيمة هذا المعامل عن ١٠٠ كلما توزعت الصادرات من السلعة على عدد أكبر من الدول ، ويرى ميشائيلى أن معامل التركز

---

(١) جلال عبد الفتاح الملاح (دكتور) : عدم الثبات والتركيز السلعي للصادرات الزراعية ، المؤتمر الدولى السابع للإحصاء والحسابات العملية والبحوث الإجتماعية والسكانية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٠١ – ١٠٢ .

(٢) Michaely ,m. ,Concentration in International Trade , Amesterdam , ١٩٦٢.

الجغرافـي يعد مرتفعاً إذا كان أكبر من ٤٠ ٪ وهو ما يعنى أن حدوث أي تقلبـات سعرية شديدة فـى قيمة وكمية السلعة يترتب عليه آثـار سلبية على إقتصاديات التجـارة الخارجيـة للدولــة المصدرة .

المركز التنافسي للدولة فى إنتاج وتصدير وتسعير السلع : يعبر المركز التنافسي للدولة فى إنتاج سلعة ما عن نسبة إنتاج الدولة من هذه السلعة إلى كمية إنتاجها العالمي ، بينما يعبر المركز التنافسي للدولة فى تصدير سلعة ما إلى نسبة كمية صادراتها من هذه السلعة إلى الصادرات العالمية ويتم تحديد المركز التنافسى للدولة فـى سعر تصدير سلعة ما مـن خلال السعر النسبي والذي يمكن تقديره من خلال المعادلة التالية :

$$\text{السعر النسبى} = \frac{\text{سعر تصدير السلعة فى دولة ما}}{\text{سعر تصدير السلعة فى الدولة المنافسة}} \times ١٠٠$$

وكلما كان السعر النسبي لسلعة ما داخل دولة ما أقل من ١٠٠دل ذلك على زيادة قوة المركز التنافسي لصادرات السلعة من هذه الدولة فى مواجهة صادرات نفس السلعة بالدولة المنافسة ، أما إذا ذادت قيمة السعر النسبي عن ١٠٠ كلما دل ذلك على ضعف المركز التنافسي للدولة فى مواجهة الدولة الأخرى المنافسة لها فيما يتعلق بصادرات السلعة [١] .

كفاءة أداء العمليات التصديرية : نظراً لعدم وجود معيار كاف للتعرف على مدى كفاءة أداء العمليات التصديرية لسلعة ما فقد إتفقت معظم الدراسات على إستخدام المعيار التالي :

$$\text{كفاءة أداء العمليات التصديرية} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية لدولة ما}}{\text{الدخل القومي لنفس الدولة}} \times ١٠٠$$

---

(١) عون خير الله عون (دكتور) : <u>المزايا النسبية للمنتجات الزراعية المصرية فى الأسواق العالمية فى ظل تحرر التجارة الزراعية الدولية</u> ، ورقـــة مرجعية مقدمة للجنة العلمية الدائمـة للاقتصـاد الزراعي والإرشـاد والمجتمـع الريفي للترقيـة لوظيفـة استاذ مسـاعد ، ينـاير ٢٠٠٠ ، ص ٧ .

ويتم إستخدام هذا المعيار على أساس أنة كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية داخل الدولة وهو معيار تقريبى ، نظراً لأن كفاءة أداء العمليات التصديرية تتوقف على عوامل كثيرة منها سرعة إنهاء الإجراءات والتسهيلات التصديرية وسرعة وصول السلعة للمستهلك النهائي بالجودة المطلوبة وهذه عوامل من الصعب التعبير عنها أو إخضاعها للقياس في ظل عدم توفر تلك البيانات والمتعلقة منها بالدول المنافسة بصفة خاصة[١] .

الرقم القياسى للميزة النسبية الظاهرة : يمكن تقدير الرقم القياسى للميزة النسبية الظاهرة لسلعة واحدة من السلع باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الرقم القياسى للميزة النسبية الظاهرة} = \frac{\text{قيمة صادرات السلعة للدولة / قيمة صادرات السلعة فى العالم}}{\text{قيمة الصادرات الكلية للدولة / قيمة الصادرات الكلية العالمية}}$$

وكلما زادت قيمة هذا الرقم عن واحد صحيح دل ذلك على وجود ميزة نسبية ظاهرة لصادرات السلعة أو لمجموعة السلع أو لإجمالي السلع الزراعية المصدرة وإذا إنخفضت قيمة هذا الرقم عن الواحد دل ذلك على تدهور الميزة النسبية للسلع الداخلة فى تركيبه وهذا المؤشر من المؤشرات الدالة على وجود المزايا النسبية[٢].

معايير كفاءة التجارة الخارجية : يوجد الكثير من المعايير المتعلقة بالتجارة الخارجية وكفاءتها نخص بالذكر منها معدل التغطية ، درجة المشاركة الإقتصادية ، درجة الإنكشاف الإقتصادى ، درجة أهمية الصادرات والواردات ، متوسط نصيب الفرد من التجارة

---

(١) أحمد محمد أحمد (دكتور) : الكفاءة التصديرية لأهم السلع الغذائية الزراعية المصرية ، مجلة البحوث الزراعية ، جامعة طنطا ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، ١٩٩١.

(٢) Balassa B., Reveald comparative Advantage Revisited Analysis of Relative Export shares of Industrial Countries , ١٩٥٣ -١٩٧١ , Manchester Sch .of ECON. and SOC. stud., ١٩٧٧.

الخارجية ومن الصادرات ومن الواردات ومعدل النمو السنوي للصادرات ومعدل النمو السنوى للواردات .

وفيما يلي عرضاً موجزاً لكل منها وطريقة تقديرها :

معدل التغطية Rate of Governess : يعتبر معدل التغطية من المؤشرات التي تقيس كفاءة التجارة الخارجية للدولة والذي يمكن تقديره بإستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معدل تغطية الصادرات للواردات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times ١٠٠$$

وهو يوضح مدى تحكم الدولة فى وارداتها ومدى تمتعها بقوة شرائية وتشير زيادة هذه النسبة عن ١٠٠٪ إلى أن هناك فائضاً فى الميزان التجاري للدولة نظراً لأن قيمة الصادرات تكفى لمقابلة نفقات الإستيراد وتوفر للدولة النقد الأجنبي[١].

درجة المشاركة الإقتصادية : يعتبر مؤشردرجة المشاركة الإقتصادية أحد معايير قياس كفاءة التجارة الخارجية ، وترجع أهمية هذا المعيار إلى أنه يمثل مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية للدول الأخرى ، ويشير هذا المعيار إلى الفرق المطلق بين الصادرات والواردات القومية أي صافى التجارة الخارجية منسوباً إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية(صادرات + واردات) ويتراوح هذا المعدل بين حد أدنى يساوى صفر، وذلك عندما يكون هناك توازن تام فى الميزان التجاري والذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات ، وحداً أعلى يساوى ١٠٠ وذلك عندما تكون الدولة مستورداً صافياً أو مصدراً صافياً[٢] .

درجة الإنكشاف الإقتصادى : يمثل مؤشر درجة إنكشاف الإقتصاد للخارج مدى أهمية الصادرات والواردات فـي الناتج المحلى الإجمالي ، فإذا كان مؤشر الإنكشاف الإقتصادى أعلى فإن ذلك يدل على تأثر الإقتصاد تأثراً كبيراً بالتجارة الخارجية ويكون فى حاله تبعية

---

(١) أشرف كمال عباس (دكتور) : التجارة البينية وآفاق التكامل الإقتصادى الزراعى المصري ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، المؤتمر السادس للإقتصاديين الزراعيين- " الزراعة المصرية فى عالم متغير " ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ ، ص ٣ .

(٢) عبد الحكيم محمد إسماعيل السيد: دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية لمصرية ، رسالة دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥ ، ص ٦٩ .

للخارج ويؤكد على ضرورة تجنب الإعتماد شبة الكلى للنشاط الإقتصادى القومي على التصدير والإستيراد وهو مؤشر يقيس التبعية الإقتصادية[١] .

ويتم إحتساب مؤشر درجة الإنكشاف الإقتصادى من خلال المعادلة التالية :

درجة الإنكشاف الإقتصادى = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات) / الناتج المحلى الإجمالي × ١٠٠

ومن مؤشرات الإنكشاف الإقتصادى كل من :

درجة أهمية الصادرات : يوضح هذا المؤشر أهمية الصادرات فى الناتج المحلى الإجمالي.

ويتم إحتساب هذا المؤشر على النحو التالي :

درجة أهمية الصادرات = قيمة الصادرات / الناتج المحلى الإجمالي × ١٠٠

درجة أهمية الواردات : يوضح هذا المؤشر درجة التبعية الإقتصادية Coefficient of Dependence للدولة ومدى إعتمادها على الواردات[٢].

وهذا المقياس يمكن الحصول علية كما يلي :

درجة أهمية الواردات = قيمة الواردات / الناتج المحلى الإجمالي × ١٠٠

متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية : يوضح هذا المؤشر مدى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية فى الإقتصاد القومي[١].

---

(١) محمد سليمان هدى (دكتور) : مناهج البحث الإقتصادى ، الأكاديمية العربية للنقل البحري ، الإسكندرية ، ص ص ٣٢٨- ٣٢٩ .

(٢) عبد التواب عبد العزيز اليماني (دكتور) : التنمية الإقتصادية ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ، ص ٥٦ .

ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية فى سنة ما} = \frac{\text{قيمة التجارة في سنة ما}}{\text{عدد السكان في نفس السنة}}$$

ويمكن حساب متوسط نصيب الفرد من الصادرات و متوسط نصيب الفرد من الواردات بنفس الطريقة .

فصـــــل ٢- الإستعراض المرجعى

يتناول هذا الفصل الاستعراض المرجعي لأهم البحوث والدراسات التي تناولت أهمية التجارة الخارجية فى بناء الإقتصاد القومي المصري ، ثم عرضاً لأهم البحوث والدراسات التي تناولت أهمية التجارة الخارجية الزراعية فى التنمية الاقتصادية المصرية ، ثم استعراض أهم الدراسات والبحوث التي تناولت أثر التكتلات الإقتصادية على قيمة التجارة الخارجية المصرية الكلية والزراعية ، ثم يأتي بعد ذلك إستعراض لأهم الدراسات والبحوث التي تناولت التجارة الخارجية المصرية الكلية والزراعية مع تكتل " الكوميسا " ، ثم عرضاً لأهم المقترحات التي تناولها الاقتصاديون لزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في تكتل " الكوميسا " وأخيراً أهم النتائج التي يمكن استنتاجها سواء الإيجابية أو السلبية لانضمام مصر لتكتل " الكوميسا " .

أولاً : الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية المصرية :

في عام ١٩٩٤ قام **" غانم "** [٢] بدراسة إستهدفت التعرف على الأهمية الإقتصادية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الإقتصاد القومي أوضح فيها أن الهيكل التصديري للتجارة الخارجية المصرية يتسم بعدم مواكبته للهيكل الإستيرادى وقد إعتمدت الدولة على الواردات بنسبة تقدر بحوالى ٣٣٪ ، بينما إعتمدت على الصادرات بنسبة تقدر بحوالى ١٠ ٪ وقد بلغ متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية ، أي مدى تحكم الدولة فى

---

(١) محمود محمد فواز (دكتور) : أثر التحرر الإقتصادى على هيكل وكفاءة التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، ندوة التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، ٦ ابريل ١٩٩٩ ، ص ص ٨٧ - ٨٨ .

(٢) عادل محمد خليفة غانم (دكتور) : الأهمية الإقتصادية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الإقتصاد القومي ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٩٤ .

وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها حوالي ٣١.٧ ٪ وأن زيادة الناتج المحلى الإجمالي بمقدار مليون جنيه يؤدى إلى زيادة قيمة الواردات المصرية بما يقدربحوالى٤٨٠ ألف جنيه وإلى زيادة فى قيمة الصادرات المصرية بحوالى ١٧٠ الف جنيه فقط وقد تبين أيضاً أن التبادل الدولى القائم فى محيط العلاقات الإقتصادية الدولية بين مصر ودول آسيا يكون فى صالح الإقتصاد القومي يليها فى ذلك كل من دول غرب وشرق أوروبا ، بينما كانت التجارة الخارجية فى غير صالح الإقتصاد القومي مع الولايات المتحدة ودول أفريقيا والدول الإقيانوسية وأخيراً تبين أن الإقتصاد القومي يخضع لظاهرتي التركز الجغرافي وعدم الإستقرارلكل من الصادرات والواردات المصرية وتعتبر قيمة الواردات المصرية أكثر إستقراراً من قيمة الصادرات المصرية إذ بلغ متوسط قيمة معاملات عدم الإستقرار للواردات المصرية حوالي ١٦.٩، بينما بلغ حوالي ٢٨.٣ لقيمة الصادرات .

وفى عام١٩٩٣قام **" الشيمى "** [١] بدراسة إستهدفت إلقاء الضوء على دور التجارة الخارجية في التنمية المصرية خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٩٠وأوضحت الدراسة إرتفاع الميل الحدي لكل من الواردات القومية والزراعية على حد سواء وزيادة مرونة الطلب الدخلية للواردات الكلية عن نظيرتها للصادرات الزراعية مما يعد مؤشراً لإستمرار العجز فى الميزان التجاري المصري بصفة عامة والميزان التجاري الزراعي بصفة خاصة ما لم يتم تنمية كل من الصادرات القومية والزراعية على حد سواء وفتح أسواق جديدة أمامها وترشيد الواردات ، كما أوضحت الدراسة أن زيادة الصادرات الكلية الزراعية فى سنة ما بمقدار معين يؤدى إلى زيادة الواردات الكلية الزراعية فى السنة التالية لها بمقدار مضاعف مما قد يرجع إلى عدم التناسب بين معدل النمو فى الناتج القومي والناتج الزراعي من ناحية ، ومعدل النمو السكاني من ناحية أخرى .

وقام **" فضل الله "** [١] بدراسة عام ١٩٩١ إستهدفت تحليل التطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٦٦- ١٩٨٨وتبين من الدراسة إختلال هيكلي واضح في التجارة الخارجية المصرية مما أدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجاري المصري من حوالي٢٠٢.٤ مليون جنيه عام ١٩٦٦ إلى حوالي ١٢٣١.٤ مليوناً عام

---

(١) عاطف حلمي السيد الشيمى (دكتور) : دراسة تحليلية لدورالتجارة الخارجية المصرية فى التنمية الإقتصادية المصرية ، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٧١ - ٢٨٢ .

(١) صلاح على صالح فضل الله (دكتور) : دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية المصرية ، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، المجلد ٢٢، العدد ٤ ،١٩٩١، ص ص ٢٨٨ - ٢٩٢ .

١٩٨٨، إضافة الى عجز المتحصلات من الصادرات عن تغطية المدفوعات من الواردات وأوضحت الدراسة أن هناك إعتمـاداً متزايداً على محصول واحد وهو القطن أو على منتج واحد مثل الوقود وخاصة البترول وأن هناك إختلالاً هيكلياً في تركز الصادرات المصرية حيث كانت تميل إلى دول شرق أوربا وكذلك بالنسبة للواردات تركزت من الدول الغربية ذات العملات الحرة مما يعكس القصور فى توجيه وتخطيط التجارة الخارجية المصرية وفيما يتعلق بالكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية المصرية أوضحت الدراسة أن معدل التبادل الدولى الصافي للتجارة الخارجية يتجه نحو الإنخفاض الأمر الذى يتحتم معه إعادة تقييم نشاط التجارة الخارجية وإعادة النظر فى كل من التركيب السلعي والتركيب الجغرافي لها .

وفى عام ١٩٨٩ أجرى كل من **" شاكر وسلوى الرهيوى "** [٢] دراسة أستهدفت التعرف على دور التجارة الخارجية السلعية فى تنمية الإقتصاد القومي المصرى ، وأوضحت نتائج هذه الدراسة الى أن معدل النمو السنوي لكل من الصادرات والواردات السلعية يقدر بحوالى ١٤.٤ ٪ ، ١٧.٤ ٪ على الترتيب كمتوسط خلال الفترة ١٩٧٣- ١٩٨٥ ، كما أوضحت الدراسة ايضاً الى أن زيادة الدخل القومي بنسبة ١٠٪ يؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات بحوالى ٩.٢ ٪ مما يشير إلى إرتفاع الميل الحدي للإستيراد فى مصر، كما أشار معيار مضاعف التجارة الخارجية إلى أن زيادة قيمة الصادرات بحوالى مليون جنيه سوف يحقق زيادة فى الدخل القومى تقدر بحوالى ٢.٦ مليوناً ، الأمر الذي يعكس ضرورة تنمية الصادرات القومية المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة .

ثانياً : الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية المصرية :

فى عام ١٩٩٣ قامت **" منى جورجى "** [١] بدراسة إستهدفت التعرف على دور الصادرات الزراعية فى الإقتصاد القومي المصري من خلال دراسة وتحليل الإمكانيات

---

(٢) فارس عياد شاكر (دكتور) ، سلوى محمد خليل الرهيوى (دكتور) : دور التجارة الخارجية السلعية فى تنمية الإقتصاد القومى المصرى ، مجلة حوليات العلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٣٤ ، العدد ١، ١٩٨٩، ص ٥٦٧.

(١) منى فخرى جورجى : دور الصادرات الزراعية فى الإقتصاد القومى المصرى ، رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٨ - ٧٣ .

الإقتصادية المتوافرة للحاصلات الزراعية موضع البحث للتوسع فى تصديرها والتعرف على أسباب تدهور الصادرات الزراعية المصرية وكيفية علاج ذلك وأوضحت الدراسة أن الميزان التجاري المصري قد حقق عجزاً مستمراً خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٨٩وبلغ متوسط هذه القيمة ٨٣٧٧ مليون جنيه ، كما إنخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية من حوالي ٦٤.٥٪ عام ١٩٧٤إلى حوالي٣٤.٥٪ عام ١٩٨٩ ، كما أوضحت الدراسة إنخفاض الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية فى إجمالي قيمة الصادرات القومية فبعد أن كانت تمثل حوالي ٤٨٪ منها فى الفترة ١٩٧٤ـ١٩٧٩ أصبحت تمثل نحو٢٠٪ فى الفترة ١٩٨٥- ١٩٨٩ أما فيما يتعلق بالميزان التجاري الزراعي المصري فقد حقق عجزاً متزايداً طوال فترة الدراسة وبلغت قيمة هذا العجز حوالي ٢١١.٣ مليون جنيه في متوسط الفترة ١٩٧٤ـ١٩٧٩ ، ثم تزايد قيمة هذا العجز ليصل إلى حوالي ٢٥٥١.٢ مليوناً جنيهاً في متوسط الفترة الثانية .

وفى دراسة **" لخضر"**[٢] عام ١٩٨٨والتي إستهدفت التعرف على دور التجارة الخارجية الزراعية فى توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عملية التنمية تبين منها أن التجارة الخارجية الزراعية حققت عجزاً فى ميزانها التجاري والغذائي بدءاً من عام ١٩٧٤وأن معدل زيادة الواردات الزراعية قد تمثل أربعة أضعاف معدل النمو السنوي في زيادة الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة وقد أدى هذا إلى تراجع الميزان التجاري الزراعي بمقدار سنوي بلغ حوالي ٤٨ مليون جنيه وفى خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٨٥ وفى خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٨٥زاد هذا التراجع إلى حوالي ٢٤٨ مليوناً ً وذلك يتطلب إعادة تخطيط السياسة الزراعية التصديرية والإنتاجية مما يحقق أهداف هذا القطاع .

وأجرى **" طلبه"** [١] عام ١٩٨٧ دراسة إستهدفت التعرف على الإمكانات الإقتصادية والوسائل المختلفة لتشجيع الصادرات ، وأوضحت نتائجها أن الميزان التجاري الزراعي المصري حقق عجزاً مستمراً خلال الفترة الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ ، وبلغ متوسط قيمة هذا العجز حوالي ١٥١٢ مليون جنيه خلال تلك الفترة ، كما زادت قيمة الصادرات الزراعية

(٢) على محمد خضر(دكتور) : دراسة تحليلية للسياسة الإقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية الزراعية فى ج .م. ع خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ ، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، المجلد ١٣ ، العدد١ ، ١٩٨٨.

(١) أحمد أبو رواش طلبه(دكتور) : دراسة إقتصادية لإمكانيات تشجيع الصادرات من الحاصلات البستانية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

حيث أصبح متوسطها خلال نفس الفترة ٤٤٨مليون جنيه ، فى حين بلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية فى نفس الفترة حوالي ١٩٢٠ مليوناًً ويشير ذلك إلى زيادة قيمة الواردات الزراعية بدرجة تفوق نظيرتها فى الصادرات الزراعية ، كما إنخفضت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية فى إجمالي قيمة الصادرات الكلية من ٦٥ ٪ عام ١٩٧١ إلى حوالي ١٦٪ عام ١٩٨٥ ، فـى حين زادت الأهميـة النسبية لقيمة الواردات الزراعية من ٢٣٪ عام ١٩٧١ إلى حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٥ .

وفى دراسة **" لأليس فرج "** [٢] عام ١٩٨٣ والتي إستهدفت التعرف على دور التجارة الخارجية فى التنمية الإقتصادية وضح منها ضآلة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية عالمياً ، حيث بلغ متوسط قيمة هذه الصادرات حوالي ٠.٣ ٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العالمية خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٨١ ، كما بلغ متوسط قيمة الواردات الزراعية المصريـة حوالي ٠.٨٪ من إجمالي الواردات الزراعية العالمية خلال نفس الفترة ، كما أوضحت الدراسة أن معدل الزيادة فى الواردات الزراعية قد بلغ قرابة ٤٠ مثل نظيره فى الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة مما أدى إلى التأثير السلبي على الميزان التجاري الزراعي المصري .

ثالثاً : الدراسات المتعلقة بأثر التكتلات الإقتصادية على التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية :

(٢) أليس سامى فرج : دور التجارة الخارجية لأهم الزروع التصديرية والإستيرادية المصرية فى التنمية الإقتصادية ، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٣.

في دراسة " **إسماعيل ومحمد**" [١] عام ٢٠٠٢ عن أثر التكتلات الإقتصادية على الميزان التجاري الزراعي المصري والتي اعتمدا فيها على المنهج الإستقرائى والإستنباطى واستخدما العديد من الأدوات والطرق التحليلية الإحصائية القياسية وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن إنضمام مصر لبعض التكتلات الإقتصادية الدولية مثل تكتل " الكوميسا " ، بالإضافة إلى الإتفاقات التجارية مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام لمنظمة التجارة العالمية كان له أثراً كبيراً على الميزان التجاري الزراعي المصري فى الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٩ بالمقارنة بمثيله فى الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٩حيث وجد أن إجمالي قيم الصادرات الزراعية تتناقص بمعدل متزايد من حوالي ٩.٤٪ خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٤.٤ ٪ خلال الفترة الثانية ، بينما يتناقص معدل الزيادة فى إجمالي قيم الواردات الزراعية من حوالي ١٣.٢٪ خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٨.١٪ خلال الفترة الثانية ، وأشارت الدراسة إلى أن إنخفاض معدل الزيادة فى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية خلال فترة تطبيق الإتفاقيات الدولية ١٩٩٠- ١٩٩٩ ربما يرجع إلى وجود معوقات تؤثر على زيادة تلك الصادرات وأوصت الدراسة إلى أن إتخاذ هدف زيادة الصادرات الزراعية وغير الزراعيةيعد هدفاً قومياً وإستراتيجياً من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ، مع ضرورة التركيز على الصادرات الزراعية غير التقليدية بالإضافة إلى تبنى مجموعة من السياسات الإقتصادية القادرة على رفع الكفاءة التصديرية لهذه المحاصيل .

وفى عام ١٩٩٧أجرى " **طوبار**" [٢] دراسة لتحليل أثر التكتلات الإقتصادية على الصادرات المصرية في النظام العالمي الجديد وأوضحت الدراسة أن النظام العالمى الجديد سوف يؤدى إلى خلق فرص ومخاطر لكل من الدول المتقدمة والنامية وتتوقف مستويات هذه الفرص والمخاطر على قدرة الدول على التعامل مع هذا النظام وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر فى أساليب تسويق الصادرات وتطبيق معايير للجودة والرقابة وتضمين

---

(١) عثمان على إسماعيل(دكتور) ، حمودة عبد العظيم محمد(دكتور) : أثر التكتلات الإقتصادية الدولية على الميزان التجاري الزراعى المصري ، مؤتمر المنيا الأول للعلوم الزراعية والبيئية ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، مجلة البحوث والتنمية الزراعية بالمنيا ، مجلد ٢٢ ، العدد ٢، ٢٠٠٢ ، ص ص ١٨٧٣-١٨٨٢ .

(٢) سمير طوبار (دكتور) : التكتلات الإقتصادية وأثرها على الصادرات المصرية ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المؤتمر الخامس للإقتصاديين الزراعيين- " تنمية الصادرات الزراعية المصرية " ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، ٨- ٩ مارس ١٩٩٧، ص ص ٣٧- ٣٩ .

الصادرات الزراعية سلعاً أخرى غير تقليدية والتي تلقى قبولاً في أسواق أوروبا الشرقية مثل الكركديه وغيره .

وفى نفس العام قامت **"سحر البهائي"** [١] بدراسة إستهدفت تحليل االتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الإقتصادية وأوضحت نتائجها بأن قيمة التجارة الخارجية المصرية في الفترة ١٩٧٤- ١٩٩٤قد إرتفعت من حوالي ٥٢٠٣.٣ مليون جنيه كمتوسط للفترة ١٩٧٤- ١٩٨٤ إلى حوالي ٢٦٥٨٦ مليوناً كمتوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ ، وأرجعت الدراسة هذه الزيادة إلى تزايد كل من الصادرات والواردات الحقلية ، كما تزايد العجز في الميزان التجاري المصري من حوالي ٢٤٠٢.١ مليون جنيه إلى حوالي ٢٨١٨.٢ مليوناً خلال فترتي الدراسة ، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك إنخفاضاً فى معاملات التركز السلعى لكل من الصادرات والواردات الزراعية المصرية خلال فترتي الدراسة الأمر الذي يعنى زيادة درجة التنوع فى كل من الصادرات والواردات الزراعية المصرية .

وقد أشار **" الربيعى"** [٢] عام ١٩٩٤فى دراسة عن التكتلات الإقتصادية العالمية إلى أن التكتلات الإقتصادية تمثل مركز قوة إقتصادية فى السوق العالمية حيث تمثل مجموعة " النافتا " خمس الصادرات الزراعية العالمية وتمثل ١٢٪ من الواردات الزراعية بينما تمثل المجموعة الأوروبية ما يقرب من١٧٪ من إجمالي الصادرات والواردات العالمية وقد أوصت الدراسة بأهمية الوصول إلى إتفاقيات تجارية تفضيلية مع هذه التكتلات ، بالإضافة إلى أهمية الإنتساب إلى تكتل إقتصادى إقليمى لخلق سوق إقليمية للصادرات السلعية الزراعية تعطى قوة منافسة فى مواجهة التكتلات الإقتصادية الدولية وذلك بالنسبة للسلع التي تتمتع بميزة نسبية فى إنتاجها .

فى دراسة **" الشاطر وعبد النبي "** [١] عام ١٩٩٤ أشارا إلى أن القارة الأفريقية قد حققت فائضاً فى تجارتها الخارجية لسلع الطماطم ، البصل ، البرتقال والبلح فى حين

---

(١) سحرإبراهيم عبد الحليم البهائى: دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الإقتصادية ، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٩٥- ٣١٠ .

(٢) محمد مجدي عبد الحميد الربيعى (دكتور) : التكتلات الإقتصادية الدولية وعلاقاتها الإقتصادية الزراعية مع جمهورية مصر العربية ، المؤتمر الثالث للإقتصاديين الزراعيين ، فبراير ١٩٩٤ .

(١) أحمد محمد الشاطر (دكتور) ، محمد أمام عبد النبي (دكتور) : التجارة الأفريقية الخارجية لبعض السلع الزراعية ، المؤتمر السنوي الثالث للإقتصاديين الزراعيين ، فبراير ١٩٩٤ .

حققت عجزاً فى تجارتها الخارجية لسلعة البطاطس مع باقي دول العالم خلال فترة الدراسة ١٩٨٩- ١٩٩١وبدراسة الأسعار التصديرية والإستيرادية لهذه السلع إتضح أن الأسعار التصديرية الأفريقية لسلع الطماطم ، البطاطس ، البصل والبرتقال أقل من مثيلتها العالمية ، أما الأسعار الإستيرادية الأفريقية فقد وجدا أنها تزيد عن مثيلتها العالمية لسلع الطماطم ، البطاطس ، البصل والبرتقال وتشير الدراسة أيضاً إلى أن الأسعار التصديرية المصرية لسلع الطماطم ، البطاطس ، البصل ، البرتقال والبلح قد إتضح أنها تقل عن الأسعار التصديرية الأفريقية بما يعادل نحو ٤٠ ٪ ، ٥٢٪ ، ٤٣٪ ، ٣٨ ٪ ، ٢١٪ على الترتيب مما يشجع إمكانيات تصدير هذه السلع المصرية إلى الأسواق الأفريقية وبالتالي يمكن إتباع سياسة الإغراق عن طريق إستغلال هذا الخفض السعرى وذلك في المدى القصير مع التوصية بضرورة إعادة دراسة تقييم الجوانب الإنتاجية والتسويقية للسلع التصديرية المصرية بهدف رفع مستويات أسعار تصديرها حتى تقترب من مستويات الأسعار العالمية فى المدى المتوسط والطويل .

رابعاً : الدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع تكتل" الكوميسا " :

أشار" **هندي**" [٢] عام ٢٠٠٣ إلى أن السوق الزامبية تعد من أهم الأسواق الأفريقية وحيث أنها سوق قوية ومستهلكة وتتمتع بقوة شرائية وإستهلاكية لأن مواطني هذه الدولة يعتمدون فى حياتهم المعيشية على كل ما هو مستورد من أسيا وأفريقيا وأوروبا ، كما أن زامبيا عضو في تكتل " الكوميسا " التي نحن أيضاً عضو فيه مما يؤدى إلى تسهيلات كبيرة، كما أنها سوق واعدة للعديد من المنتجات المصرية ولذلك يجب التركيز على الإشتراك في المعارض التجارية الصناعية الزراعية في لوساكا في إطار المشاركة فى الأسواق الأفريقية التي تطلب المنتجات المصرية من خلال جناح كبير يضم أكبر الشركات المصرية والهيئات لعرض إنتاجها من السلع الزراعية والصناعية والغذائية والأجهزة الطبية ومن الضروري أن تكون سلعنا على مستوى جيد وعال لتعريف المستهلكين والمستوردين الزامبيين بالمنتجات المصرية وفتح أسواق تصدير للسلع المصرية ، لكن هناك نقاطاً مهمة يجب أن يتخذ فيها قرار سريع لإقتحام السوق الزامبية من قبل الصادرات

---

(٢) حسين هندي : الأهرام ، صحيفة يومية ، السنة ١٢٧ ، العدد ٤٢٥٤٦ ، ٢ يونيو ٢٠٠٣ ، ص ٦ .

المصرية وأهمها وجود خط طيران مباشر بين القاهرة ولوساكا للمساهمة في دعم العلاقات التجارية والسياحية بين البلدين وكذلك إنشاء مركز تجارى مصري دائم يقوم بعرض منتجاتنا المصرية طوال العام وإقامة منطقة تخزينية لتوفير البضاعة المصرية للمستورد الزامبى عند الطلب وخصوصاً أن الحكومة الزامبية قد خصصت مساحة كبيرة من الأرض فى موقع متميز بلوساكا للحكومة المصرية منذ فترة ولم يتم إستغلاله وأخيراً يجب تفعيل الإتفاقيات التجارية وزيادتها مع زامبيا وإعتبار السوق الزامبية بوابة للأسواق الأخرى داخل تكتل " الكوميسا " وبديلاً عن أسواق فقدتها مصر فى الفترة الأخيرة مثل السوق العراقي حيث كانت الأخيرة سوقاً ضخمة للصادرات المصرية تدر مليارات من الدولارات.

وذكر **" الأهرام "** [(١)] عام ٢٠٠٢ أن قيمة التجارة بين مصر وتكتل " الكوميسا " قد إرتفع خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ حيث بلغ نحو٧٥.١ مليون دولار مقابل حوالي ٥٨.٦ مليوناً خلال الربع الأول من عام٢٠٠٠ وبنسبة زيادة بلغت نحو٢٨.٢ ٪وتمثل تجارة مصر مع تكتل " الكوميسا " نحو٥٦٪ من تجارة مصر مع دول القارة الأفريقية عام ٢٠٠١مقابل نحو٤٨.١٪ خلال الربع الأول من عام٢٠٠٠ وأرجع تقرير وزارة التجارة الخارجية هذه الزيادة في قيمة التجارة مع تكتل " الكوميسا " إلى زيادة الصادرات المصريـة إلى التكتل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ عـن ذات الفـترة من عام ٢٠٠٠ بنحو٥.١ مليون دولار وبنسبة إرتفاع بلغت نحو ٥٥.٤ ٪ وذلك نتيجة حدوث طفرة في الصادرات من بعض السلع وأهمها الحديد والصلب ومنتجاته بنسبة إرتفاع تبلغ نحو ١٣.٥ ٪ وتم تصديره إلى السودان وكينيا ، ثم يأتي الأرز الأبيض بعد ذلك حيث إرتفعت صادراته بنحو ٣٣.٣٪ والألومنيوم بنسبة بلغت نحو١٠٠٪ والزجاج بنسبة إرتفاع بلغت نحو٢٥٠٪ وأهم الدول المستوردة السودان وكينيا ، ثم تأتى بعد ذلك المصنوعات النسيجية التـي إرتفعت الصادرات المصريـة منها لتكتل" الكوميسا " بنسبة بلغت حوالي١٥٠٪ وكانت أهم السلع في قائمة الصادرات المصرية لتكتل " الكوميسا " خلال الفترة محل المقارنة هي سكر القصب المكرر ، وكانت كينيا والسودان أهم الدول إستيعابًا للصادرات المصرية حيث إستوعبتا نحو ٦٩.٨٪ من إجمالي الصادرات المصرية لتكتل " الكوميسا " خلال الربع الأول من عام٢٠٠١، كما أن الواردات المصرية من تكتل " الكوميسا " قد إرتفعت لتبلغ نحو ١١.٤ مليون دولار وبنسبة زيادة بلغت نحو ٢٣.١٪ خلال الربع

---

(١) الأهرام ، صحيفة يومية ، السنة ١٢٧ ، العدد ٤٢٣٥٥ ، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٢ ، ص ١٧ .

الأول من عام ٢٠٠١وترجع هذه الزيادة الى زيادة واردات مصر من بعض السلع فى مقدمتها الشاي والذي زاد إستيراده بنسبة بلغت نحو ١٤.٣٪ ثم ورق التبغ والذي زاد إستيراده بنسبة بلغت ١٠٣.٦٪ والجمال الحية والتي زاد إستيرادها بنسبة بلغت نحو ٥٩.٤٪ ، بالإضافة إلى ظهور بعض السلع الأخرى فى قائمة الواردات المصرية من تكتل دول " الكوميسا " أهمها المعادن والأسماك المجمدة والفول وأوضح التقرير أن قائمة الصادرات المصرية لتكتل " الكوميسا " تضمنت تسع سلع هي : الحديد والصلب ، الأرز الأبيض ، السكر، الألومنيوم ، الزجاج ، المطاط ورق ومنتجات ورقية ومصنوعات نسيجية ، كيماويات عضوية وغير عضوية من مواد صباغة وصيدلية ، أما قائمة الواردات المصرية من تكتل " الكوميسا " فقد تضمنت إحدى عشرة سلعة هي : الشاي ، المعادن ، الورق ، الجمال الحية ، بذور السمسم ، الكوسة ، البطيخ ، الأسماك المجمدة والطازجة ، الكيماويات والفول العريض .

وفى نفس العام نشر **" الأهرام الإقتصادى "** [(١)] تقريراً عن إستمرار العجز فى الميزان التجاري المصري مع تكتل " الكوميسا " وأن قيمة التجارة المصرية مع التكتل قد إرتفعت بنحو ٧٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠١ ، حيث بلغ إجمالى قيمة التجارة المصرية مع التكتل نحو ٣١٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ ، بينما بلغت عام ٢٠٠٠ نحو ٢٣٨ مليوناً وكانت أهم الدول التي إرتفع قيمة التجارة المصرية معها : السودان ، كينيا ، زامبيا ، مالاوى ، أوغندا ومدغشقر وأشار التقرير إلى زيادة الصادرات المصرية إلى نحو ٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠١ مقابل نحو ٥٠ مليوناً عام ٢٠٠٠ وإرتفعت قيمة الواردات المصرية من تكتل " الكوميسا " إلى نحو ٢٤٤ مليوناً عام ٢٠٠١ مقابل نحو ١٨٨مليوناً عام ٢٠٠٠ بزيادة بلغت نحو ٣٠٪ وكانت أهم الدول التي إرتفعت واردات مصر منها السودان وكينيا ، زامبيا ومالاوي وكانت السودان وكينيا أهم الأسواق للصادرات المصرية ، حيث إستوعبت السوق السوداني نحو٥٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية لهذا التكتل ، بينما إستوعبت السوق الكيني نحو ٢٩٪ من إجمالي الصادرات المصرية لتكتل " الكوميسا " وذلك عام ٢٠٠١ وإرتفع العجز فى الميزان التجاري المصري مع تكتل " الكوميسا " من

---

(١) الأهرام الإقتصادى ، صحيفة أسبوعية إقتصادية ، العدد ١٧٤٥ ، ١٧ يونيو ٢٠٠٢ ، ص ٧٧ .

حوالي١٢٨مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٧٧مليوناً عام ٢٠٠١ بزيادة قدرها نحو٢٨٪ ، وذلك على الرغم من زيادة الصادرات المصرية إلى تكتل " الكوميسا " بنسبة بلغت نحو ٣٥.٤٪ وتأتى كينيا ، مالاوي ، السودان وأثيوبيا كأهم الدول التي حقق الميزان التجاري المصري عجزاً معها كما إرتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من نحو ٢٦.٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٧.٧٪ عام ٢٠٠١ .

وفى عام ٢٠٠١ أوضح **" عبد العزيز "** [١] أن إستفادة مصر من الإنضمام لتكتل " الكوميسا " لا تتوقف فقط على فتح أفاق تصديرية جديدة ،إنما تتنوع الإستفادة من إنضمام مصر لهذا التكتل من خلال :

١- إعادة الدور السياسي الرائد لمصر فى القارة الأفريقية من المدخل الإقتصادى وهو أمر على درجة عالية من الأهمية خاصة أن كافة دول حوض النيل أعضاء فى تكتل " الكوميسا " ، مما يشكل أهمية سياسية وإستراتيجية وأمنية كبرى لمصر، بحيث يعتبر الإنضمام لتكتل " الكوميسا " تأميناً لمصالح مصر الحيوية .

٢- قيام دول تكتل " الكوميسا " بدراسة تنمية الموارد المائية للدول لأعضاء ، مما يتيح لمصر تحقيق فائدة من خلال صياغة خطة وتنفيذها لتحقيق النفع لجميع الأعضاء .

٣- يعد الإنضمام لتكتل" الكوميسا " عنصراً مهماً لجذب المستثمرين العرب والأجانب لإقامة إستثماراتهم في مصر،في ظل ما تتمتع به من إستقرار سياسي وإقتصادى ، بالإضافة إلى العديد من حوافز الإستثمار التي توفرها للمستثمرين ، ثم تصدير المنتجات إلى دول " الكوميسا " مستفيدين من إزالة الحواجز الجمركية بين مصر وباقي دول " الكوميسا " .

٤- رغبة بعض دول التكتل فى الإستفادة من الخبراء المصريين خاصة فى مجال الزراعة وطلب عدد منها إقامة مزارع نموذجية وتعتزم الحكومة المصرية تشجيع المستثمرين على إنشاء شركة إستثمارات زراعية قطاع خاص للمساهمين فى تنفيذ هذه المزارع

---

(١) سمير محمد عبد العزيز(دكتور): التكتلات الإقتصادية فى إطار العولمة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ص٤٤- ٤٥.

وهو يعنى فتح أبواب إستثمار جذابة أمام المستثمرين خاصة أن الأراضي التي ستخصص لتلك المزارع هى أراضى خصبة ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للعمالة المصرية بها .

وفى نفس العام أوضح **" مصطفى "** (١) أن مصر تتمتع بميزة نسبية وتنافسية عالية بين دول تكتل " الكوميسا " في مجالات الصناعة والزراعة والتشييد والأدوية ويمكن للصناعة المصرية فى هذه الحالة أن تحصل على مواد خام بأسعار أفضل من تلك التي تحصل عليها من السوق العالمي ، كما أن هناك بعد سياسي يختص بدول حوض النيل التي تشترك جمعيها في هذا التكتل مما يقلل من حدة الحساسيات بين دول حوض النيل لصالح جميع هذه الدول ، حيث يقوم تكتل " الكوميسا " حالياً بدراسة سبل تنمية الموارد المائية للدول الأعضاء ومن ثم كان وجود مصر ضروري في الإجتماعات الخاصة بذلك ومن الطبيعي أن تستثمر مصر رصيدها السياسي في أفريقيا الذي إقامتة مع شعوبها أثناء مرحلة التحرر الوطني عندما كانت تقدم جميع أنواع المساعدات لهذه الدول حتى تتمكن من الحصول على إستقلالها السياسي وإذا كانت جنوب أفريقيا تحتل موقعاً متميزاً داخل أفريقيا ، حيث إرتفعت صادراتها إلى دول تكتل " الكوميسا " عام ١٩٩٧ إلى نحو ٤مليار دولار بينما كانت عام ١٩٩١ حوالى مليار دولار، إلا أن مصر تستطيع بجهد بسيط أن تنافس بل تحل محل جنوب أفريقيا و إكتساب مزايا عضويتها بتكتل " الكوميسا " .

وفى عام ٢٠٠٠ قامت **" تهاني أبو القاسم "** (٢) ببحث عن التوجه الإقتصادى المصري لأفريقيا والآثار المحتملة لإنضمام مصر إلى تكتل " الكوميسا " **وتوصلت إلى مجموعة من النتائج لإنضمام مصر الى تكتل" الكوميسا " والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :-**

١- إمكانية الحصول على المواد الخام المتوفرة لدى دول التكتل وبأسعار أقل من الأسعار العالمية ، مما يعمل على زيادة كفاءة الإنتاج المصري .

---

(١) محمد مدحت مصطفى (دكتور) وآخرون : محاضرات في الإقتصاد الكلي، مدخل تحليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٧٠-٣٧١ .

(٢) تهانى محمد أبو القاسم (دكتور) : التوجة الإقتصادى المصرى لأفريقيا والآثار المحتملة لإنضمام مصر الى " الكوميسا " ، المؤتمرالدولى الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية – " الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤١٢ – ٤٤٢ .

٢- فتح آفاق نحو تدفق الإستثمار إلى مصر وإتاحة فرص جديدة للصادرات المصرية وإمكانية النفاذ إلى الأسواق الأفريقية .

٣- إقامة مشروعات زراعية مشتركة بين مصر ودول تكتل " الكوميسا" للإستفادة من حوالى٦٨.٣مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة والإستفادة من الخبرات الفنية والقدرات البحثية لقطاع الزراعة فى مصر .

٤- تحقيق مصر لمكاسب من الإنضمام لتكتل " الكوميسا" يتوقف على ما يمكن تحقيقه من إزالة العقبات أمام التبادل التجاري بين مصر وبقية دول التكتل وعلى رأسها النقل ، التمويل والتأمين بالإضافة إلى غياب الوعي لدى المستثمرين المصريين للتوجه نحو دول " الكوميسا " .

كما أوضحت هذه الدراسة أن هناك بعض السلبيات والتي تعوق الصادرات المصرية للوصول إلى أسواق دول التكتل والتي تحبط المصدرين من العمل على المسار الأفريقي والتي يجب حلها على وجه السرعة وذلك لضمان وصول المنتجات المصرية ومنافستها فى الأسواق الأفريقية ومن أهمها : -

١- إرتفاع المخاطر والتي تنعكس في إرتفاع معدلات التضخم للدول الأعضاء والتي وصلت فى بعض الحالات إلى معدلات مرتفعة جداً وهى نتيجة لعدم الإستقرار السياسي .

٢- التكوين السلعي لهيكل تجارة الدول الأعضاء الخارجي والذي يعتمد على تصدير المواد الأولية وإستيراد السلع المصنعة والتي تنافس فيها الدول الصناعية والمتقدمة بشكل كبير مصر ومن ثم فرصة دخول مصر تلك الأسواق .

٣- مخاطر ومشاكل النقل والشحن والذي يتطلب فى بعض الأحيان تحديد المنتجات المصرية عن طريق أوروبا بالإضافة إلى أزمة العملة الصعبة اللازمة للإستيراد وخطورة التعامل بالعملات المحلية للدول الأعضاء بالتكتل .

٤- العجز المزمن في موازين المدفوعات والذي يعوق حركة التنمية بدول التكتل .

٥- إنخفاض إجمالي واردات القارة والذي وصل إلى نحو ٢٥ مليار دولار وهو ما يعنى أن مصر يجب أن تستأثر وحدها على أكثرمن٥٠ ٪ من إجمالي واردات القارة حتى تستطيع سد العجز فى ميزانها التجاري فقط .

كما أوضحت الدراسة هذه أن هناك مقترحات لتنمية الصادرات المصرية لدول تكتل " الكوميسا " يمكن تلخيصها فيما يلي :

١- تفعيل دور القطاع الخاص المصري على الصعيد الأفريقي من خلال إنشاء غرف تجارية مشتركة تسعى إلى فتح الأسواق الأفريقية ويكون هدفها تقديم المنتج المصري وتدعيمه فى تلك الأسواق من خلال معارض مصرية دولية يكون غرضها التعريف بالمنتج المصري وإستكشاف وتحليل الأسواق الأفريقية وخاصة على صعيد السلع المصنعة والسلع الغذائية وتوفير الوكالات المصرية اللازمة لتمثيل المنتج المصري تمثيلا مشرفاً .

٢- تفعيل دور الصفقات المتبادلة وذلك للتغلب على مشكلة أسعار الصرف للعملات وخاصة مشكلة التزايد المستمر لتلك الأسعار .

٣- تدعيم دور القطاع المصرى في إنشاء إدارات فى البنوك المصرية يكون هدفها تمويل الصادرات المصرية إلى دول التكتل وإعطاء التسهيلات والخبرات اللازمة لذلك .

٤- إنشاء شركات مشتركة الجنسية بالتعاون مع بيوت الخبرة العالمية من أجل وضع دراسات تسويقية هدفها إستقطاع شريحة كبيرة من أسواق دول التكتل على المدى القصير من أجل تلافى المنافسة للمنتجات العالمية .

٥- إنشاء شركات التأمين على التجارة أو مخاطر التجارة وذلك لتقليل نسبة المخاطر الكامنة فى تلك الأسواق .

٦- التركيز على أهم الواردات التي تستطيع مصر المنافسة على نصيب منها والتي تتمثل فى : منتجات الغزل والنسيج ، الأسمدة والكيماويات اللازمة للزراعة ، المنتجات الجلدية تامة الصنع ، الأدوية و المعلبات .

٧- الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات ودعمها كبوابة للصادرات المصرية إلى دول التكتل .

٨- إنشاء خطوط طيران مباشرة مع الدول أعضاء التكتل وذلك لتيسير نقل السلع المصرية إلى الأسواق الأفريقية .

وفى نفس العام قامت **" سهام مروان "** [١] بدراسة عن السوق الأفريقية ودور الأسواق المستقبلية للزراعة المصرية فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى أوضحت فيها أن صادرات مصر لتكتل " الكوميسا " إنخفضت بنسبة بلغت نحو ١٪ عام ١٩٩٦عن نظيرتها فى عام ١٩٩٥ على الرغم من زيادة صادرات مصر لأفريقيا بنسبة بلغت حوالي٦٦.٣ ٪ عام ١٩٩٦ عن نظيرتها فى عام ١٩٩٥، إلا أن صادرات مصر لتكتل " الكوميسا " إرتفعت بنحو ٢٢٪ عن نظيرتها عام ١٩٩٦ وأرجعت هذه الزيادة الى إزالة بعض القيود الجمركية ، إضافة إلى جهود بعض المصدرين المصريين فى أسواق دول التكتل مثل جيبوتي وأريتريا ، بينما زادت واردات مصر من تكتل " الكوميسا " حيث بلغت واردات مصر من تكتل " الكوميسا " نحو ٧٢ ٪ من إجمالي واردات مصر من أفريقيا عام ١٩٩٥، ثم إرتفعت تلك النسبة حيث بلغت عام ١٩٩٧ نحو ٩٢٪ نتيجة لإحتياجات الصناعة المحلية للمواد الخام وبعض السلع الزراعية المتوفرة فى دول تكتل " الكوميسا " وكانت أهم السلع المصرية المصدرة إلى دول تكتل " الكوميسا " الألومنيوم ، الأدوية ، المنتجات البترولية ، السلع الهندسية والكهربائية ، المفروشات ، الملابس ، الأحذية والمنتجات الجلدية ، الموكيت ، السيراميك ، الأثاث ، المنتجات الغذائية ، الأسمدة ، المبيدات الحشرية ، الأسمنت وحديد التسليح ، بينما كانت أهم الواردات المصرية من دول تكتل " الكوميسا " الشاي ، البن ، التبغ ، الكاكاو ، البقول ، السمسم ، الجلود الخام ، مواد الدباغة ، الخلاصات النباتية والعطرية ، الإبل الحية والمعادن .

كما أوضحت الدراسة أيضاً أن هناك بعض النتائج السلبية لإنضمام مصر لتكتل " الكوميسا " والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :-

١- **فقد الحصيلة الجمركية على وارداتنا من دول " الكوميسا " :** بلغت قيمة واردات مصر عام ١٩٩٧ من دول " الكوميسا " نحو ٥٦٨ مليون جنيه ، بلغت قيمة الرسوم الجمركية المحصلة عنها نحو ١٣٢ مليون جنيه وستحرم الخزانة العامة المصرية من تلك الرسوم ، إلا أن مضاعفة القيمة الحالية للصادرات المصرية والتي بلغت عام ١٩٩٧ نحو ١٤٦.٣ مليون جنيه يمكن أن يحدث آثاراً إقتصادية تعوض فقدان الرسوم

---

(١) سهام عبد العزيز مروان (دكتور) : دور الأسواق المستقبلية للزراعة المصرية فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٠- ١٢٢ .

الجمركية السابقة ولتحقيق ذلك يلزم قطاع الأعمال الخاص والعام أن يضع خططاً طموحة لزيادة الصادرات المصرية لدول التكتل مدعوماً بالسياسات الحكومية .

٢ - **الإلتزامات المترتبة على النواحي النقدية :** حيث تنص إتفاقية إنشاء تكتل " الكوميسا " على إستخدام العملات الوطنية لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وتسوية كافة المدفوعات بين الدول الأعضاء عن عمليات تبادل السلع والخدمات من خلال " غرفة مقاصة " والتعامل بين الدول الأعضاء بوحدة شرق وجنوب أفريقيا **ESACU** وإنشاء إتحاد مدفوعات بين الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الإقتصادى فيما بينها ويرتبط ذلك بتكوين إحتياطات فى الوقت المناسب .

وقد تناولت الدراسة الإقتصادية التي قامت بها **" العلاقات الزراعية الخارجية بوزارة الزراعة "** [(١)] عام ٢٠٠٠ تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع تكتل " الكوميسا " خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٧ وتوصلت للنتائج التالية :

١- إن الموارد المتاحة لدول تكتل " الكوميسا " تنتج مجتمعة نحو ٥٤٪ من إجمالي إنتاج الحبوب ونحو ٤٦٪ من إجمالي إنتاج الخضر وأكثر من نحو ٥٠ ٪ من إجمالي إنتاج الفاكهة ونحو ٥٥٪ من إجمالي إنتاج لحوم الأبقار ونحو ٣٩٪ من إجمالي لحوم الأغنام والماعز وحوالي ٣٣٪ من إجمالي إنتاج البيض وحوالي ٥٥٪ من إنتاج السكر فى قارة أفريقيا .

٢- إن قيمة الميزان التجاري الزراعي ليس فى صالح تكتل " الكوميسا " ، حيث أن قيمة الواردات الزراعية تفوق قيمة الصادرات الزراعية بنحو ١١٥.٤ مليون دولار ، تمثل نحو٠.٧٩٪ من إجمالي قيمة العجز الكلى فى الميزان التجاري لتكتل " الكوميسا " .

٣- تغطى قيمة الصادرات الزراعية نحو ٩٨٪ من قيمة الواردات الزراعية وبلغت نسبة قيمة الواردات الزراعية حوالي٢٠٪ من قيمة إجمالي الواردات الكلية .

٤- تغطى قيمة الصادرات الزراعية فى بعض دول " الكوميسا " نسبة كبيرة من قيمة الواردات الزراعية والتي تصل إلى أكثر من نحو١٠٠٪ فى أثنتى عشرة دولة وباقي الدول تتفاوت هذه النسبة بين نحو٢٪ وأقل من ١٠٠٪ .

---

(١) وزارة الزراعة ، العلاقات الزراعية الخارجية ، الإدارة العامة للدراسات الدولية والإعلام الخارجي ، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول " الكوميسا " ، مرجع سبق ذكره .

٥- تستورد دول تكتل " الكوميسا " نحو ٨٥ ٪ من كمية واردات أفريقيا من القمح ودقيقه ونحو ٦٤٪ من كمية واردات أفريقيا من الذرة الشامية ونحو ١٣٪ من كمية واردات أفريقيا من الأرز ونحو ٦١ ٪ من كمية واردات أفريقيا من السورجم ، أي أن الميزان التجاري للحبوب ليس فى صالح تكتل " الكوميسا " بينما يعد الميزان التجاري لمحصولى الشاي والبن فى صالحه.

٦- تستورد دول تكتل " الكوميسا " نحو٣٠ ٪ من قيمة واردات أفريقيا من محصول البطاطس و يكون الميزان التجاري فى صالح تكتل " الكوميسا " بالنسبة لمحاصيل للبطاطس ، البصل والطماطم على عكس البقول الجافة .

٧-إن الميزان التجاري للموز، البرتقال واليوسفي يعد فى صالح تكتل " الكوميسا " على عكس التفاح والعنب .

٨- إن الميزان التجاري للسكر والأقطان يعد فى صالح تكتل " الكوميسا " على عكس الزيوت النباتية كذلك فإن الميزان التجاري يكون فى صالح التكتل بالنسبة للحوم الأغنام والماعز بينما ليس فى صالحه للحوم الأبقار .

٩ – إن الميزان التجاري بين مصر وتكتل " الكوميسا " ليس فى صالح مصر وذلك لأن مصر تستورد المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات ، بينما كانت معظم صادرات مصر فى مجالات الصناعات الغذائية والنسيج .

١٠– زادت صادرات مصر الزراعية إلى تكتل " الكوميسا " من نحو ٣١.١ مليون جنيه عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٤٤.٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ .

وفي عام ١٩٩٩ قام **" رضوان "** [١] بدراسة إستكشافية للتجارة الخارجية الزراعية لدول " الكوميسا " تستهدف إلقاء الضوء على إتجاهات الصادرات والواردات الزراعية وقيمة التبادل التجاري الزراعي والميزان التجاري الزراعي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " للوقوف على معدلات التغير التي قد طرأت على كل منها سواء بالزيادة أو النقصان بصفة عامة ، مع التركيز على الصادرات والواردات الزراعية

---

(١) أحمد محمود إمام رضوان (دكتور) : دراسة إستكشافية للتجارة الخارجية الزراعية لدول " الكوميسا " ، وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي ، المؤتمر السنوى الثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٧ – ١٩.

المصرية الهامة وفى دول الأعضاء الأخرى بالسوق وقد إعتمد فى الدراسة على إسلوبي التحليل الو صفى والإحصائي فى التوصل إلى نتائج وتوقعات الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة الصادرات الزراعية بدول " الكوميسا " خلال الفترة ١٩٨٣- ١٩٩٥ قد إتجهت للتزايد بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بكل من سوازيلاند ، زامبيا ، زيمبابوي ، ناميبيا ، موريشيوس ، مالاوي و كينيا قدرت بحوالى ٨.١١٪ ، ٧.١٤٪ ، ٥.٩٥ ٪ ، ٤.٨٣٪ ، ٤.٢١٪ ، ٣.٠٧٪ ، ٢.٨٥٪ على الترتيب ، بينما إتجهت قيمة الصادرات الزراعية بكل من مصر ، انجولا و رواندا نحو التناقص بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً قدرت بحوالى ٤.٦٩ ٪ ، ٢٥.١٦ ٪ ، ٥.٩٥٪ ، على الترتيب ٠

وفيما يختص بقيمة الواردات الزراعية بدول " الكوميسا " ، فلقد إتجهت نحو الزيادة بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بكل من زيمبابوي ١٤.٥٥٪ ، ناميبيا ١٤.٤٩٪ ، موريشيوس ٨.٦٥ ٪ ، أوغندا ٨.٥٧٪ ، كينيا ٨.٥٦٪ ، سيشيل ٨.٢٨ ٪ ، سوازيلاند ٧.٤٣٪ ، تنزانيا ٧.٢١ ٪ ، مالاوي ٧.١٢٪ ، رواندا٦.٤٣٪ ، جزر القمر ٥.٨٨٪ ، موزمبيق ٥.٥٣٪ ،انجولا ٤.٣٨٪، الكنغو الديمقراطية ٣.٢٦٪ ، لذلك توصى الدراسة بأهمية دراسة طلب هذه الدول على المنتجات المصرية الهامة ، بينما تناقصت قيمة الواردات الزراعية في الصومال و مصر بمعدل سنوي معنوي إحصائياً قدر بحوالى ٤.١٥٪ ، ٢.٩٧٪ على الترتيب خلال نفس الفترة وكانت المحصلة النهائية زيادة غير معنوية إحصائياً في القيمة الإجمالية للصادرات والواردات الزراعية فى تكتل " الكوميسا " خلال الفترة ١٩٨٣- ١٩٩٥ الأمر الذي يشير إلى تقلب قيمة الصادرات والواردات الزراعية فى كل منها نحو المتوسط السنوي المقدر بنحو ٤٨٠٧ مليون دولار ، ٥٤٧٩ مليون دولار على الترتيب خلال نفس الفترة .

وتوقعت الدراسة أن تصل قيمة الصادرات الزراعية لكل من زيمبابوي ، كينيا ، موريشيوس ، مالاوي ، سوازيلاند ، ناميبيا ، زامبيا ، مصر و رواندا إلى نحو ١٠٨٣ ، ١٠٤٧ ، ٥٠٨ ، ٤٥٣ ، ٤٢٥ ، ٢٤٨ ، ٣٨ ، ٢٦٢ ، ٣١مليون دولار على الترتيب خلال عام التوقع ٢٠٠٠ ، كما توقعت الدراسة أيضاً أن تصل قيمة الواردات الزراعية بكل من أنجولا ، كينيا ، موريشيوس ، موزمبيق ، زيمبابوي ، مالاوي ، تنزانيا ، ناميبيا ، سوازيلاند ، الكنغو الديمقراطية ، رواندا ، أوغندا ، سيشيل ، جزر القمر ، مصر والصومال إلى نحو ٥٤٣ ، ٤٣٠ ، ٣٥٨ ، ٣١٩ ، ٢٨٦ ، ٢١٦ ، ٢٠١ ، ١٦ ، ١٣٥ ،

١٢٤ ، ٩٦ ، ٦٦ ، ٤٨ ، ٢٨ ، ٢١٣٦ ، ٦٥ مليون دولار على الترتيب خلال نفس عام التوقع ، كما توقعت الدراسة أن يصل قيمة التبادل التجاري الزراعي في تكتل " الكوميسا " إلى ١١.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٠ .

وفيما يختص بالميزان التجاري الزراعي لتكتل " الكوميسا " فقد حقق عجزاً سنوياً قدره ٧٣٣ ، ٤٨٧ ، ٦٦٥ مليون دولار في متوسطات الفترات الثلاث١٩٨٢- ١٩٨٦ ، ١٩٨٧- ١٩٩١ ، ١٩٩٢- ١٩٩٦ على الترتيب ، وبالتركيز على واردات مصر من السلع الزراعية ، أوضحت الدراسة أن صادرات كل من السكر والعسل بدول التكتل تتركز في موريشيوس بنسبة ٦١٪، الدخان في كل من زيمبابوي بنسبة ٦٤٪، وفى مالاوي بنسبة ٢٩٪، المطاط الطبيعي في مالاوي بنسبة ١٠٠ ٪ ، البذور الزيتية في السودان بنسبة ٧٨٪ ، البن ، الشاي ، الكاكاو والتوابل فى كل من كينيا بنسبة ٥٠٪ وفى أوغندا بنسبة ٣٠٪ والمنتجات الغابية في كل من الكنغو بنسبة ٨٣٪ وفى زيمبابوي بنسبة ١٤٪ وبذلك تعتبر أسواق تلك الدول من أهم الأسواق التي يمكن لمصر إستيراد إحتياجاتها منها في ضوء إنضمامها لعضويتها وفى نفس الوقت يمكن للدول الأعضاء " بالكوميسا " إستيراد إحتياجاتها من الأرز المصري وفى مقدمتها السودان ، موزمبيق ، موريشيوس و تنزانيا وفيما يختص بالقطن الشعر المصري ، أوضحت الدراسة ضيق سوق تكتل " الكوميسا " علاوة على وجود دول أخرى منافسة لمصر فى تصدير القطن الشعر المصري وأهمها السودان ، تنزانيا وزيمبابوي مع الأخذ فى الإعتبار نوعية القطن المصري بإعتباره من الأقطان الممتازة والذي يلقى قبولاً من جميع دول العالم المستورة لهذه النوعية من الأقطان وفيما يختص بالبرتقال المصري فتعتبر مصرمن أهم الدول المصدرة له بدول " الكوميسا " وفى نفس الوقت لا تعتبر دول " الكوميسا " من الدول الرئيسية فى إستيراد البرتقال بصفة عامة وأخيراً بالنسبة للبطاطس المصرية المصدرة فتعتبر مصر أيضاً أهم الدول المصدرة لها فى هذا التكتل وفى نفس الوقت من أهم الدول المستوردة للبطاطس ويمكن لمصر تصدير كميات منها إلى كل من موزمبيق ، سوازيلاند ، موريشيوس و أنجـولا .

وفى دراسة" **لطلبه** " [١] عام ١٩٩٨ عن محددات الطلب على الواردات الزراعية فى دول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " والتي إستهدفت التعرف على الخصائص الإقتصادية الزراعية لتكتل " الكوميسا " لتوضيح إلى أي مدى تستطيع مصر تنمية صادراتها من المحاصيل التصديرية الرئيسية إليه فى ضوء العوامل المختلفة التي تحدد الطلب على هذه الصادرات فى أسواق دول التكتل وأوضحت الدراسة أن عدد السكان الزراعيين بدول التكتل - بدون مصر – بلغ نحو ٢٠٠ مليون نسمة وتبلغ جملة المساحة المزروعة بدول التكتل – بدون مصر- نحو ٦٢ مليون هكتار، تمثل نحو ٦٥ ٪ من إجمالي المساحة الأرضية للتكتل ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نحو ٠.٢٤ هكتار ٠

وأوضحت الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي الإتجاه التصاعدي لهذا الإنتاج وكذلك إزدياد الإنتاج الغذائي ، كما أوضحت النتائج أن الناتج المحلى الإجمالى لدول التكتل – بدون مصر – بلغ عام ١٩٩٦ نحو ٣٩ مليار دولار بمتوسط نصيب فردى بلغ ٨٥٠ دولاراً وتشير بيانات التجارة الخارجية الزراعية لدول " الكوميسا " إلى تزايد الواردات الزراعية لدول التكتل خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٦ بنسبة بلغت نحو ٦٪ وكذلك زيادة واردات الغذاء لدول " الكوميسا " خلال نفس الفترة بنحو ٤٪ ، كما زادت قيمة الصادرات الغذائية بدول التكتل بنسبة بلغت نحو ١٩ ٪ وحقق الميزان التجاري الغذائي لدى التكتل - بدون مصر- عجزاً صافياً قدر بنحو ٦٤٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٦ ، بالمقارنة بحوالى ٩٠٨.٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٢ مما يشير إلى التحسن النسبي فى الميزان التجاري الغذائي للتكتل ٠

وبدراسة موقف إنتاج المحاصيل فى تكتل " الكوميسا " المناظرة للمحاصيل التصديرية الرئيسية فى مصر وهى الأرز ، البصل و البرتقال يتضح أن نسبة الزيادة فى إنتاج الأرز بتكتل " الكوميسا " قد بلغت نحو ٦ ٪ ونحو ٧٪ للبصل الجاف ونحو ١٠٪ للبرتقال ، فى حين لم تحدث زيادة تذكر في إنتاج التكتل من البطاطس وقد بلغت كمية الواردات خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٦ نحو ٧٠٠ ألف طن من الأرز ، ١٢ ألف طن من البصل ، ٢٣ ألف طن من البطاطس ، ٣.٧ ألف طن من البرتقال وبلغ إجمالي إستهلاك التكتل من الأرز نحو

(١) **أحمد أبو رواش طلبه(دكتور) : دراسة إقتصادية لمحددات الطلب على الواردات الزراعية لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، مؤتمر الإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية - "نحو تنمية إقتصادية زراعية متكاملة " ، قسم الإقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .**

١.٧ مليون طن بمتوسط إستهلاك فردى قدره نحو ٦.٨ كجم سنوياً ونحو ٣٠٥مليون طن من البصل بمتوسط إستهلاك فردى قدره نحو ١.٢ كجم ، ونحو ١.٩ مليون طن من البطاطس بمتوسط إستهلاك فردى قدره نحو ٧.٦ كجم ثم نحو ٨٤ ألف طن من البرتقال بمتوسط إستهلاك فردى قدره نحو ٥.٣ كجم مما يشير إلى إنخفاض هذا المتوسط ووجود إمكانيات كبيرة لزيادة الصادرات وتبين أن أهم العوامل المؤثرة على واردات أهم الدول هى سعر الإستيراد ، عدد السكان و الزمن .

وفى دراسة **" لأبو القمصان "** (١) عام ١٩٩٨ أشارت الدراسة إلى أن التصدير قضية أساسية ، ذلك لأن إتساع السوق يؤدى الى حل الإختناقات التي تواجه الإقتصاد القومي ، كما أن التصدير يعمل على التخفيف من حدة العجز فى الميزان التجاري حيث أن زيادة الصادرات تساهم في زيادة الدخل القومي من النقد الأجنبي اللازم لإستيراد المواد الخام والمستلزمات الأخرى ، كما تلقى هذه الدراسة الضوء على العلاقات التجارية بين مصر وتكتل " الكوميسا " ، للوقوف على أسباب ضعف حركة التبادل التجارى بين مصر والتكتل وإقتراح الوسائل التي يمكن أن تساعد على تنمية الصادرات المصرية إلى سوق التكتل بالإضافة إلى ما تمثله هذه السوق من مزايا للإقتصاد المصري ، منها توفير الخامات والسلع الأولية بأسعار مناسبة ، كما أنها سوق واعدة للصادرات المصرية خاصة وأن الأسواق الأفريقية ولمراحل قادمة لن تفرض على المنتجات المصرية إلتزامات أو شروط كالتي تتطلبها الأسواق الأوروبية وحتى العربية .

وأوضحت الدراسة أن إتجاهات التجارة الخارجية لتكتل " الكوميسا " يتحكم فيها التركيب السلعي للصادرات والإحتياجات المحلية الإستهلاكية ، كما يتضح إتجاه معظم التجارة الخارجية " للكوميسا " إلى الأسواق الدولية خارج القارة الأفريقية ، حيث تحظى الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان بالنصيب الأكبرمن إجمالي صادرات تكتل " الكوميسا " في صورة مواد أولية وخامات معدنية ، كما حظيت دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة بالإستثمار شبة الكامل بأسواق دول تكتل " الكوميسا " حيث تصدر له كافة إحيتاجاته من السلع المصنعة والآلات ووسائل النقل و الإتصال الأخرى ، فى حين لم تتجاوز الصادرات والواردات البينية بين دول التكتل نحو ٠.١٦ ٪ من إجمالي الصادرات

(١) السيد أبو القمصان : السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى ، المؤتمر السادس للإقتصاديين الزراعيين ، ٢٩ - ٣٠ يوليو ١٩٩٨ ، ص ص ٣ – ١١ .

والواردات الأفريقية عام ١٩٩٥ ويعزى ذلك إلى ضعف روابط التجارة الخارجية بين دول تكتل " الكوميسا " وضعف وضيق القواعد الإنتاجية وتشابه الهياكل الإنتاجية والتماثل الشديد فى التركيب السلعي للتجارة الخارجية فى دول تكتل " الكوميسا " .

وأرجعت الدراسة أسباب إنخفاض قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول " الكوميسا " إلى ما يلي :

١- إن الإرتباط الروحي بين هذه الدول ومستعمريها السابقين قد أدى إلى حالة من الإستقرار النفسي لدى المستهلك الأفريقي فى شكل تفضيل السلع والمنتجات التي تنتج فى الدول التى كانت تستعمر هذه البلاد .

٢- الإرتباطات الإقتصادية مع التكتلات والمجموعات كمجموعة الفرانكفونية والأنجلفونية تمثل منافسة شديدة للمنتجات المصرية فى أسواق الدول الأفريقية بوجه عام حيث تحصل هذه الدول على ميزات نسبية لا توفرها مصر فمثلاً تتمتع دول غرب أفريقيا الناطقة بالإنجليزية بمبدأ التفضيل الإمبراطورى الذي يتيح لصادراتها ميزة نسبية فى الأسواق البريطانية .

٣- يعتبر قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية من أهم أسباب تدنى حركة التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية بوجه عام ، بالإضافة الى القصور فى الإشتراك فى المعارض للتعريف بالسلع المصرية في هذه الدول .

٤- لا يتوافر للمصدر المصري أية دراسات جادة عن أذواق المستهلكين حتى يمكن إنتاج السلع التى تتفق مع دوافع المستهلك .

٥- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة مباشرة مع الدول الأفريقية وترجع وزارة النقل البحري هذا الى ضآلة قيمة التجارة المتداولة بحراً بين مصر ودول القارة .

٦- إرتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية فى الأسواق الأفريقية كما أن إرتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة يقلل من قدرتها على المنافسة ذلك فى الوقت الذى لم يمتد فيه بعد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها من الأسواق الأفريقية .

٧- تركيز الدول الإفريقية على الإستيراد وفقاً للتعاقد (C&F) وما ينطوي علية هذا النظام من مخاطر عدم السداد ، أدى إلى إحجام كثير من المصدرين المصريين عن التعامل مع السوق الأفريقية .

٨- المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق أسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس ، حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر فى المقام الأول نظراً لإنخفاض القوة الشرائية للمستهلك .

وأوضحت الدراسة إلى أن تنمية الصادرات المصرية لأسواق دول " الكوميسا " يتطلب إلى حد كبير الوجود الفعلي المستمر سواء من خلال المعارض أو البعثات الترويجية المتخصصة من وقت لآخر ويجب النظر بعين الإعتبار إلى أهمية وجود مراكز صيانة دائمة فى الأسواق التى يمكن أن تتحمل مثل هذه المراكز أو على الأقل تواجد أجهزة فنية متنقلة فى تلك الأسواق والتركيز على عامل السعر والذي يعتبر العامل التنافسي الهام فى الأسواق الأفريقية .

مقترحات بعض الإقتصاديين لزيادة التبادل التجاري مع تكتل دول " الكوميسا " :

تناول بعض الإقتصاديين علاقة مصر بتكتل " الكوميسا " وقاموا بعرض مقترحاتهم لزيادة التبادل التجاري بين دول التكتل بصفه عامه وبين دول التكتل ومصر بصفه خاصة ومن أهم هذه المقترحات :

١- توسيع عدد الدول بمنطقة التجارة الحرة " للكوميسا " وتحديد تعريفة موحدة فى مواجهه واردات دول المنطقة غير الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة " للكوميسا " مما يعكس أثاراً إيجابية عديدة على أعضاء هذه المنطقة [١] .

٢- إستغلال الإمكانات الزراعية الهائلة غير المستغلة لتكتل " الكوميسا " بكفاءة ، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية بها نحو ٦٨.٣ مليون هكتار تمثل نحو ٤.٦ ٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة فى العالم ، مما ينعكس إيجابياً على شعوب المنطقة فى توفير احتياجاتهم الأساسية [٢] .

---

(١) يوسف سرى محمد (دكتور) : " الكوميسا " خطوة هامة لكسب الأسواق الأفريقية ، الجمهورية ، صحيفة يومية ، السنة ٤٨ ، العدد ١٧٣١٢ ، ٢٢ مايو ٢٠٠١ ، ص ١٢ .

(٢) نبيل أحمد حلمي (دكتور) : " الكوميسا " وضروراتها الحتمية ، الأهرام ، صحيفة يومية ، السنة ١٢٥ ، العدد ٤١٨٠٦، ٢٣ مايو ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

٣- توفير المعلومات والبيانات عن الأسواق الأفريقية من خلال مساهمة نقطة التجارة الدولية المصرية بالخبرات الفنية ، وإستخدام آليات تطبيق نظم الصفقات المتكافئة مع الأسواق الأفريقية والترويج لمنتجات دول تكتل " الكوميسا" عبر شبكات الإنترنت(١) .

٤- إزالة القيود على أنشطة الإستثمار والتوسع فى تقديم المزايا والضمانات والحوافز من جانب مصر وإنشاء بنية أساسية بدرجة عالية من الكفاءة لزيادة التجارة البينية بين دول " الكوميسا " ، خاصة الطرق والمواصلات والنقل البرى والجوى وتوحيد قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس للمنتجات وسرعة إنشاء بنك أفريقي لتمويل التجارة البينية للدول الأعضاء (٢) .

٥ - وضع خطة تنمية للصادرات المصرية إلى دول " الكوميسا " وتوفير التمويل اللازم بشروط ميسرة ويمكن ذلك عن طريق التنسيق مع " شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر" بالدول الأفريقية سواء كانت تجارية أو غير تجارية (٣) .

٦- إنشاء وكالة لتأمين التجارة الأفريقية ويكون مقرها كمبالا ، أوغندا بدعم من البنك الدولى والإتحاد الأوروبي وحكومة اليابان وتطوير التجارة الإليكترونية بين دول التكتل وتوفير الأمن الغذائي الإقليمى بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة " الفاو " (٤) .

٧- يجب دراسة أسباب إنخفاض الصادرات المصرية لدول تكتل " الكوميسا " وتشجيع الإتفاق بين المستثمرين المصريين وغيرهم من الأفارقة على تأسيس شركات مشتركة لإقامة مشروعات داخل دول التكتل مثل إتفاق الشركة القابضة للأدوية المصرية مع عدد من المستثمرين المصريين والأفارقة والفرنسيين على تأسيس شركة لتسويق الأدوية لمصرية في أفريقيا وتشجيع تصدير السلع التي تمتاز بها مصر مثل السيراميك

---

(١) مصطفى سعيد أحمد : مقترحات مصرية لزيادة التبادل التجاري بين دول" الكوميسا " ، الجمهورية ، صحيفة يومية ، السنة ٤٨ ، العدد ١٧٣١٢ ، ٢٢ مايو٢٠٠١ ، ص ٤ .

(٢) يوسف بطرس غالى (دكتور) : الجمهورية ، صحيفة يومية ، السنة ٤٨ ، العدد ١٧٣١٢ ، ٢٢ مايو ٢٠٠١ ، ص ٤ .

(٣) فرج عزت (دكتور): تنمية العلاقات التجارية بين مصرودول " الكوميسا " ، الجمهورية ، صحيفة يومية ، السنة ٤٨ ، العدد ١٧٣٢٠ ، ٣٠ مايو ٢٠٠١ ، ص ٦ .

(٤) الأخبار ، صحيفة يومية ، السنة ٤٩ ، العدد١٥٣١١ ، ٢٤ مايو ٢٠٠١ ، ص ٣ .

، الأجهزة الكهربائية ، الملابس والمنسوجات ، خاصة أن دول تكتل " الكوميسا " لا تنتج هذه السلع [١] .

٨ - مراعاة الإختلاف فى درجة الإستفادة من حرية حركة المشروعات والأسواق المفتوحة بين دول التكتل بل وبين أقاليم الدول ، حيث تتوقف على درجة النمو الإقتصادى وتقدم التصنيع ودرجة التأهيل البشرى والمهارة وإستخدام الطرق التكنولوجية في الإنتاج وإختلاف الهياكل والنظم الضريبية ولذلك يجب تعويض الدول المتضررة [٢].

٩- نبذ السياسات الحمائية بين دول التكتل وعلى حكومات دول التكتل أن تتيح بنية تشريعية وقضائية لتوفير الشفافية والثقة بين مجتمعات الأعمال[٣] .

١٠- يجب الإهتمام بالأسواق الخارجية والإنتاج من أجلها وخاصة الأسواق دول التكتل حيث لا تتطلب مواصفات عالية الجودة بل أقل من غيرها الأمريكية والأوروبية ، بل أن المستهلك يشترى ما يجده من سلع [٤] .

١١- تقوم البنوك المركزية بتنفيذ مشروع البطاقة الموحدة ليتعامل بها الأفراد فى المعاملات اليومية فى دول تكتل " الكوميسا " وهى بطاقة للتعامل النقدي تسمى " ببطاقة الكوميسا الذكية " وتعمل على التقريب بين شعوب تكتل" الكوميسا " وتستطيع البطاقة حمل ١٥عملة من عملات التكتل ويمكن بواسطتها التحويل بسهولة من عمله لأخرى ، وتستخدم في الشراء من المتاجر ووسائل المواصلات العامــة ويمكن

---

(١) محمد صفوت قابل (دكتور) : زيادة الصادرات المصرية الى دول " الكوميسا " ، الأهرام ، صحيفة يومية ، السنة ١٢٥ ، العدد ٤١٨٠٧ ، ٢٤ مايو ٢٠٠١ ، ص ١٢ .

(٢) محمد عبد الغنى سعودى (دكتور) :" الكوميسـا " وآفـاق المستقبل ، الأهـرام ، صحيفة يومية ، السنة ١٢٥ ، العدد ٤١٨٠٧ ، ٢٤ مايو ٢٠٠١ ، ص١٢

(٣) عبد الرحمن عقل : الناس والإقتصاد ، الاهـرام ، صحيفة يوميـة ، السنـة ١٢٥ ، العـدد ٤١٨٠٦ ، ٢٣ مايو ٢٠٠١ ، ص ١٧. (٤)

(٤) عبد الحميد عبد المطلب (دكتـور) : ميزات نسبية للمنتجات المصرية فى أفريقيا ، الجمهوريـة ، صحيفة يومية ، السنة ٤٧ ، العدد ١٦٨٦٠ ، ٢٤ فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

بواسطتها تحويل أي مبلغ منها الى حساب الشخصي بالبنك وبذلك تعتبر نقود حقيقية وتقلل تكلفة تداول النقود وتوفر الوقت بجانب أنها آمنة[١] .

١٢- التركيز على إقامة مشروعات مشتركة مع دول حوض النيل مما يعود بالنفع على مصر، حيث أن هذه الدول تتحكم فى مصادر المياه لنهر النيل ويمكن إقامة هذه المشروعات فى إطار" الكوميسا " حيث أن جميع أعضاء منظمة " الإيجاد " وهى منظمة حكومية بين دول حوض النيل – بدون مصر – أعضاء فى " الكوميسا " [٢].

١٣- تقديم تكتل " الكوميسا " للعالم الإقتصادى الدولى للتعريف بالفرص والإمكانيات المتاحة للسوق ، حيث تبلغ قيمة تجارة " الكوميسا" أكثر من ٦٠ مليار دولار وتشجيع التجارة بين دول التكتل ، حيث لا تتجاوز ٢.٥ مليار دولار ، والسعي لجذب الإستثمارات الأجنبية[٣] .

١٤- إنشاء شبكة سكة حديدية تربط الشرق الأفريقي وتسهل الإتصال بين دول تكتل " الكوميسا " وعلى أن تكون التكلفة موزعة على جميع الدول التي تمر بها ، أو تمول بواسطة المؤسسات المالية " للكوميسا " وتسدد كل دولة نصيبها على فترات زمنية مناسبة [٤] .

١٥- يجب أن يكون الإنتاج المصري إلى دول تكتل " الكوميسا " جيداً وبسعر مناسب ومتفق مع ظروف وطبيعة الأسواق هناك وأذواق المستهلكين ووسائل الوصول إليهم والإهتمام بالترويج والدعاية ، حيث يلقى المنتج المصري منافسة شرسة من المنتج الأوروبي والأمريكي والأسيوى هناك من حيث السعر والدعاية ومراعاة الدخول المنخفضة ، وتقديم السلع على هيئة منح و معونات [٥].

---

(١) فكرى زهران : " الكوميسا " الذكية بطاقة للتعامل النقدى بين دول تكتـل " الكوميسا " ، الجمهوريـة ، صحيفة يومية ، السنة ٤٧، العدد ١٦٨٦٠ ، ٢٤ فبـراير ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

(٢) محمود قاسم : آفاق سياسية، " الكوميسا " وأخواتها، الوفد ، صحيفة يومية ، السنة ١٤، العدد ٣٩٣٨ ، مارس٢٠٠٠، ص٥ .

(٣) الجمهورية ، صحيفة يومية، السنة ٤٧ ، العدد ١٦٨٦٠ ،٢٤ فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

(٤) فرج عبد الفتاح (دكتور) : سكة حديد "الكوميسا " هى الحل ، الجمهورية ، صحيفة يومية ، السنة ٤٧ ، العدد ١٦٨٦٠، ٢٤ فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

(٥) أحمـد شـيحه : تجربتـي فـي التصـدير لأفريقيـا ، الجمهوريـة ، صحيفـة يوميـة ، السنـة ٤٧، العـدد ١٦٨٦٠ ، ٢٤ فبـراير ٢٠٠٠ ، ص ٤ .

نتائج الدراسات والبحوث المتعلقة بإنضمام مصر للتكتل الإقتصادى لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " :

وبإستعراض ومقارنة نتائج الدراسات التي تم إستعراضها وبمراعاة إختلاف هذه الدراسات من ناحية الأهداف وفترات الدراسة فإنه يمكن التوصل إلى بعض النتائج والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أولاً : مدى إستفادة مصر من الإنضمام لتكتل " الكوميسا " :

١ـ حصول الصناعة المصرية على مواد خام بسعر منخفض عن مثيلتها الواردة من دول غير أعضاء " بالكوميسا " الأمر الذي سيؤدى إلى إنخفاض في التكلفة النهائية للمنتجات الصناعية .

٢ـ ضمان الحصول على سلع زراعية هامة بأسعار أقل .

٣ـ تحقيق مركز تنافسي أفضل للصادرات المصرية عن صادرات الدول الأخرى غير الأعضاء " بالكوميسا " .

٤ ـ على الرغم من أن صادراتنا لتكتل دول " الكوميسا " تمثل حوالي ٥٠٪ من إجمالي صادراتنا لأفريقيا ووارداتنا من تكتل دول " الكوميسا " تمثل حوالي ٨٠ ٪ من إجمالي وارداتنا من أفريقيا ، مما يشير للوهلة الأولى إلى زيادة قيمة الإعفاءات الجمركية الممنوحة لدى التكتل عن تلك الممنوحة لمصر، إلا أن إستمرار تدفق الخامات والسلع الأولية إلى مصر كمدخل للصناعات المصرية سيتيح لهذه الصناعات مركزاً تنافسياً على المدى البعيد يعوض هذه الفجوة بل ويحولها لصالح مصر .

٥ـ تعزيز العلاقات مع دول حوض النيل حيث أن جميع دول حوض النيل أعضاء في تكتل " الكوميسا " وأن إنضمام مصر لعضوية تكتل " الكوميسا " يعزز من الروابط الإقتصادية والتجارية بين مصر وتلك الدول ، مما يجعل قضية المياه وهى قضية إستيراتيجية بالنسبة لمصر، تستند على روابط عديدة في مختلف المجالات وليست فقط مرتبطة بالعلاقات السياسية التي تتعرض أحياناً للتقلبات المختلفة .

٦ـ الإستفادة عن طريق إستغلال الطاقات القائمة في مصر من مراكز بحوث وتدريب ومراكز تصميم وغيرها حيث يمكن لمصر مد دول تكتل " الكوميسا " بالخبراء والفنيين في كافة المجالات والخبرات الإستشارية .

٧- تسهيل إشتراك شركات الأدوية المصرية في جمعية مصنعي الأدوية " بالكوميسا " والمشاركة في الأنشطة التابعة لها مما يؤدى لزيادة كبيرة في صادرات الأدوية المصرية لتلك الدول .

٨- المشاركة في أنشطة " الكوميسا " المتعلقة بكافة المجالات ، خاصة الصناعية والزراعية والبرامج المدعمة لهما .

ثانياً : سلبيات إنضمام مصر لتكتل " الكوميسا " :

وهناك بعض السلبيات التي ترتبت على إنضمام مصر لتكتل " الكوميسا " فى المدى القصير والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- **فقد الحصيلة الجمركية على وارداتنا من دول تكتل " الكوميسا " :** والتي تتركز بصفة أساسية فى واردات مصر من المواد الخام والسلع الوسيطة مثل الجلود ، النحاس ، الرصاص ، الزنك وبعض السلع الغذائية مثل السمسم ، الذرة ،غير أن هذه السلع فى مصر تتمتع بفئات تعريفة جمركية منخفضة ، إلا أنه يتم إستيراد كميات كبيرة من التبغ الخام ، الشاي ، البن ، وتفرض عليها مصر فئات تعريفة جمركية مرتفعة .

٢- **الإلتزامات المترتبة على النواحي النقدية :** يترتب على تنفيذ المدفوعات عن تبادل السلع والخدمات عن طريق المقاصة تحمل البنك المركزي المصري لأعباء نقدية مثل تعثر إحدى الدول الأعضاء عن سداد صافى الرصيد المدين المستحق عليها ، حيث يتم توزيع هذا الرصيد بالتناسب على الدول التي لها صافى رصيد دائن وقد يترتب على ذلك إستقطاع مبالغ من مستحقات البنك المركزي المصري لسداد مديونية هذه الدولة ، سواء كان لها تعامل مع مصر من عدمه .